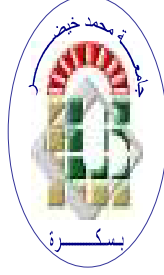


Université Mohamed KHIDER -Biskra -
Faculté des sciences économiques
Commerciale et des sciences de gestion
Département des sciences Commerciale



جامعة محمد خيضر -بسكرة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع

القوائم المالية و دورها في إتخاذ القرارات المالية
-دراسة مؤسسة نسيج وتجهيز بسكرة TIFIB-

مشروع مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: تدقيق محاسبي

تحت إشراف الأستاذ:

*د/أحمد قايد نور الدين.

من إعداد الطالب:

*حامدي نوح.

الموسم الجامعي: 2012/2011

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفصل الأول

عرض القوائم المالية

الفصل الثاني

إتخاذ القرارات المالية

الفصل الثالث

دور القوائم المالية في

إتخاذ القرارات المالية

TIFIB دراسة حالة مؤسسة

حققت حقيقة

قائمة المراجع

خاتمة

الملاحق

مع تطور المؤسسات الاقتصادية وتعدد أدوات الاستثمار فيها ازدادت حاجة المستخدمين للمعلومة المحاسبية، ونظرا للتطورات الحاصلة على الصعيد المحلي والدولي تطورت معه أنظمة المحاسبة المعمول بها في الجزائر للحصول على معلومات ذات جودة عالية، حيث توفر المحاسبة المعلومات لجميع الأطراف سواء الداخليين أو الخارجيين.

تعتبر المحاسبة كنظام قائم بذاته، له مدخلاته الخاصة به والتي يركز عليها في عملية التسجيل المحاسبي وإعداد مخرجات هذا النظام المتمثلة في القوائم المالية.

تتمتع القوائم المالية بأهمية بالغة لكونها تعكس صورة المؤسسة، من خلال إبراز المركز المالي وأداء المؤسسة، وتتجلى هذه الأهمية أكثر في المعايير المحاسبية الدولية حيث أفردت لها معيار خاص بها وهو المعيار الدولي IAS 1 المتعلق أساسا بإعداد وعرض هذه القوائم وفق أسس دولية موحدة مع وجود توضيحات والإفصاح عن السياسات والطرق المستخدمة في نهاية كل معيار للمساعدة على إعدادها.

اعتنت المعايير المحاسبية الدولية بالقوائم المالية حتى تمكن هذه الأخيرة من إعطاء صورة واضحة وصحيحة عن نشاط المؤسسة، وتوفير معلومات موثوقة وحيادية لتمكين مختلف مستخدمي القوائم المالية، سواء كانوا داخليين أو خارجيين من فهم وإدراك واقع المؤسسة واتخاذ قرارات صائبة.

لكن هذه الأخيرة بالرغم من بساطة الكلمة إلا أنها عملية صعبة ومعقدة في الواقع، ويحتاج متخذ القرار إلى المرور بعدة مراحل وكذا جمع مجموعة من المعلومات من مصادر مختلفة ليتمكن في الأخير من اتخاذ القرار، وهذا ما جعلنا نطرح السؤال الجوهرى التالي:

❖ الإشكالية:

- هل توفر القوائم المالية كما يعرضها النظام المحاسبي المالي جميع متطلبات متخذي القرارات؟

وهذه الإشكالية بدورها تنفرع إلى الأسئلة الفرعية التالية:

◀ ماهي القوائم المالية التي يجب عرضها ؟ وهل تعد وفق المعايير الدولية؟

◀ ما هي المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية ؟

◀ كيف يتم إتخاذ القرار المالي و ماهي مراحلها؟

❖ فرضيات البحث:

وللإجابة عن التساؤلات السابقة قمنا بوضع الفرضيات التالية:
القوائم المالية مهمة لاتخاذ القرارات المالية.

النظام المحاسبي المالي يفرض توفر حد أدنى محدد من المعلومات في كل قائمة مالية.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

◀ يعود السبب الرئيسي لاختيارنا هذا الموضوع هو توجه الجزائر إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي في سنة 2010.

◀ نظرا لأهمية الموضوع في الحياة المهنية وضرورة معرفته والإلمام به.

◀ نظرا لحدائثة الموضوع في الجزائر وقلة الدراسات المتعلقة به.

❖ أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى دراسة والتعرف عن كثب على مختلف القوائم المالية المعتمدة في المؤسسة الاقتصادية بعد التحول من المخطط المحاسبي الوطني نحو النظام المحاسبي المالي.

❖ المنهج المتبع:

للإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية واختبار صحة الفرضيات من عدمها، اعتمدنا على المنهج الوصفي، وذلك من خلال عرض القوائم المالية ومحتوياتها، ودراسة عملية اتخاذ القرار والعلاقة بينهما.

❖ الأبحاث السابقة:

لم يخلُ هذا الموضوع من دراسات سابقة، كانت تتمحور في مجملها حول طريقة الإعداد والعرض حسب النظام المحاسبي المالي.

❖ خطة البحث:

للإجابة على إشكالية البحث قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين و فصل تطبيقي، حيث يتضمن الفصل الأول القوائم المالية، والفصل الثاني عملية إتخاذ القرارات المالية أما الفصل الثالث فسوف يتضمن دراسة حالة في مؤسسة TIFIB.

تمهيد:

تتولى كل مؤسسة في نهاية كل فترة إعداد قوائم مالية، وذلك بغرض إيصال المعلومات إلى المهتمين بوضعية المؤسسة المالية و النتائج التي حققتها خلال الفترة و التدفقات النقدية التي دخلت و التي خرجت منها، فمثلا الدائنون يرغبون في معرفة مدى قدرة المنشأة على سداد ديونهم في الوقت المحدد إضافة إلى فوائد تلك الديون، وبنفس الطريقة فإن المستثمرين يرغبون في معرفة مقدار توزيعات الأرباح التي سيحصلون عليها في نهاية المدة، إضافة إلى رغبتهم في معرفة الأسعار التي ستكون عليها أسهمهم، ولا ننسى إحتياجات المسيرين أيضا لكم هائل من المعلومات من أجل إتخاذ القرارات. وأفضل وسيلة لمعرفة كل تلك الأمور هي القوائم المالية التي تعرضها المؤسسة.

في هذا الفصل سنقوم بدراسة جميع القوائم المالية التي تعدها المؤسسات الجزائرية والمعلومات التي يجب توفرها في هذه القوائم، وقد قسمناه إلى:

المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية.

المبحث الثاني: عرض الميزانية وحسابات النتائج.

المبحث الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

المبحث الرابع: عرض قائمة إيضاحات القوائم المالية.

المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية.

تعد القوائم المالية أهم مورد للمعلومات بالنسبة للأطراف الداخلية أو الخارجية، ونظرا لأهميتها خصص معيار محاسبي دولي لها والتمثل في المعيار رقم 1 والمعنون "عرض البيانات المالية"، في هذا المبحث سوف نتطرق لمكونات القوائم المالية وخصائصها.

I. تعريف القوائم المالية.

إن كلمة بيان أو كشف أو قائمة هي عبارة عن إعلان عن شيء يعتقد أنه صحيح و حقيقي، والقوائم المالية بهذا المعنى هي إعلان عن ما يعتقد أنه حقيقي، و يتم إيصاله للمهتمين به معبرا عنه بلغة النقود. لذلك فإن المحاسبين عند إعدادهم للقوائم المالية فهم يصفون بلغة مالية وضعية أو موقف المشروع والذين يعتقدون أنه يمثل بعدالة النشاطات المالية التي تمت خلال الفترة، و الفترة هنا ينبغي أن تحدد بدقة المدة التي تغطيها القوائم المالية.¹

ويمكن تعريفها على أنها عرض مالي منظم للوضعية المالية للمنشأة. و تعرف كذلك بأنها مجموعة البيانات المالية الأساسية التي تصدرها المؤسسة وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم، و المبادئ المحاسبية، وعلى أساس منطقي وبصورة منسقة.²

II. مكونات القوائم المالية.

قبل التطرق لمكونات القوائم المالية يجب توضيح القوائم التي تعد في الجزائر وهي:³

- ❖ الميزانية.
- ❖ حسابات النتائج.
- ❖ جدول تدفقات الخزينة.
- ❖ جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.
- ❖ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات مكملة للميزانية وجدول حسابات النتائج.

¹ طلال الجاوي، ريان نعم، المحاسبة المالية مناهج الجامعات العالمية، دار جبهة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 243.

² جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية، شركة مطابع الخط، الأردن، 1999، ص 51.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص 22.

يتم إصدارها في مدة أقصاها 6 أشهر التالية من تاريخ إقفال السنة المالية.

يحدد بوضوح كل مكون من مكونات القوائم المالية، ويتم تبيان المعلومات الآتية بكل دقة و وضوح:¹

❖ تسمية الشركة: الإسم التجاري، رقم السجل التجاري للوحدة التي تقدم تبيان الجداول المالية.

❖ نوع القوائم المالية: حسابات فردية أو مركبة.

❖ تاريخ إقفال الحسابات.

❖ العملة التي تقدم بها.

وتذكر معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة:

❖ عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني: المكان الذي تنشط فيه والمكان الذي سجلت فيه.

❖ الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة.

❖ إسم الشركة الأم وتسمية المجتمع الذي ترتبط به الوحدة عند الإقتضاء.

❖ معدل عدد العاملين فيها خلال الفترة.

تقدم القوائم المالية وجوبا بالعملة الوطنية و يمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في الكشوف المالية إلى ألف دينار.

III. أهداف القوائم المالية وخصائصها.

للقوائم المالية عدت أهداف نذكر منها مايلي:²

← تقديم المعلومات الملائمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين.

← القياس الدوري لدخل المنشأة.

← تقديم معلومات تساعد على تقييم قدرة المنشأة على توليد التدفق النقدي.

← تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة و مصادرها.

← تقديم معلومات عن التدفقات النقدية التي يجب إحتواء القوائم المالية عليها مثل:

1. الأموال الناتجة أو المستخدمة في التشغيل.

2. الأموال الناتجة من القروض أو المستخدمة في تسديد القروض.

3. الأموال الناتجة من إستثمارات جديدة من قبل أصحاب رأس المال أو الموزعة على أصحاب

رأس المال.

¹الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع السابق، ص ص 22 23.

²معلومات مستخرجة من: <http://www.abahe.co.uk/b/international-marketing/international-marketing-072.pdf>

Arab British Academy for Higher Education، أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية، ص 1.

4. التدفقات النقدية.

ورد في الإطار النظري الذي أعدته لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية الخصائص النوعية للقوائم المالية وعرض أهمها كما يلي:¹

1. القابلية للفهم: ويقصد بذلك إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراء القوائم مع إفتراض أن لديهم

مستوى معقول من الثقافة في مجال الأعمال و النشاطات الإقتصادية و المحاسبة.

2. الملاءمة: وتكون المعلومات ملائمة عندما تفيد في إتخاذ القرارات لدى قراء القوائم المالية

ومساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة بالمنشأة سواء كانت ماضية أو حاضرة أو مستقبلية وتوفير إمكانية إعمال التنبؤات.

3. الموثوقية: ويقصد بذلك خلوها من الأخطاء الفادحة و التحيز و توفير إمكانية الاعتماد عليها

كمعلومات صادقة وتمثل المعلومات بصدق و تعرض نتائج المحاسبة عن العمليات و تقدمها طبقاً لجوهرها و حقيقتها الإقتصادية و أن تكون محايدة و خالية من التحيز و تتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة و الحذر. و عرض المعلومات بشكل كامل ضمن حدود الأهمية النسبية و التكلفة و عدم حذف أي معلومات تؤثر على القرارات الإقتصادية لقراءها.

4. القابلية للمقارنة: ويقصد بذلك جعل قراء القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنات المختلفة

بالإعتماد على القوائم المالية. وذلك من خلال الإعتماد على أسس ثابتة في عملية قياس و عرض الأثر المالي للأحداث الإقتصادية.

وكذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في القياس و في إعداد القوائم المالية و

الإفصاح عن أثر التغيير في تلك السياسات وإظهار القوائم المالية المقارنة للفتترات السابقة.

IV. العوامل التي تؤثر في القوائم المالية.

هناك الكثير من العوامل التي تؤثر على القوائم المالية ونذكر أهمها وأبرزها المتمثلة في:²

- النظام الإقتصادي القائم: يؤثر النظام الإقتصادي على القوائم المالية في الدول الغربية، حيث يتم

الإعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات لمتخذي القرارات الإقتصادية من المستثمرين

والدائنين وغيرهم. بينما يقوم نظام المحاسبة في الدول ذات الإقتصاد المخطط مركزياً بتقديم المعلومات

¹ حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 274
² حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثرها على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية، 2008/2007، ص ص 179 180.

المحاسبية للمسؤولين عن برنامج التنمية وخططها لإعداد الإحصائيات اللازمة للتخطيط على المستوى القومي.

- **أثر المنظمات المهنية:** ويتضح هذا الأثر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية بإصدار الآراء المحاسبية، وتبع ذلك قيام مجلس معايير المحاسبة المالية بإصدار معايير توضح أهم المبادئ والإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية، كما أن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين قام بإصدار النشرات والمطبوعات والأبحاث في مجال المحاسبة.

- **أثر الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية:** حيث تلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في إصدار المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة لشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية بنيويورك. هذا إضافة إلى إلزام هذه الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية والدورية إلى هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية لمراجعتها والتأكد من إلزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة، كما تقوم الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية بإنجلترا بدور مماثل في الإشراف والرقابة على القوائم المالية لشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق لندن للأوراق المالية.

- **أثر تدخل الدولة:** تقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي و القوائم المالية والمعلومات المالية التي يوفرها للمستفيدين منها. هذا في مختلف الأجهزة سواء الضريبية أو الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة ومصروفها ومراجعة القوائم المالية للشركات التي تساهم في الدولة والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة.

- **التضخم وإرتفاع الأسعار:** حيث إن إنخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من الدول أدى إلى إعادة النظر في التقارير المالية لشركات المساهمة في هذه الدول وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الإنخفاض المستمر في قيمة العملة.

المبحث الثاني: عرض الميزانية المالية و حسابات النتائج.

1. عرض الميزانية المالية (قائمة المركز المالي):

1. تعريف الميزانية المالية: تعد الميزانية بيانا لكافة الأحداث التي تم إنجازها وتسجيلها في المؤسسة إضافة إلى أنها تظهر وتلقي الضوء التاريخ الماضي و الوضع الحالي للمؤسسة ويمكن من خلالها وبواسطة التحليل المالي قراءة الأحداث المستقبلية.¹

و وفقا للمعيار الدولي رقم (1) تُعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية محددة.² وتعرف أيضا على أنها: قائمة توضح الوضع المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة، فتظهر ما تملكه المنشأة (أصول) وما يستحق عليها من ديون ومتطلبات تجاه الغير (التزامات) وكذلك ما يستحق عليها تجاه الملاك أو أصحاب المنشأة (حقوق الملكية).³

2. عناصر الميزانية:

الأصول: هي موارد إقتصادية تملكها المنشأة أو خاضعة لسيطرتها. لذلك تستخدم المنشأة تلك الموارد في تنفيذ أنشطتها مثل الإنتاج أو الإستهلاك أو التبادل مع الغير.⁴

ويجب أن تتوفر الخصائص الثلاثة حتى يوصف البند بأنه أصل:⁵

■ يجب أن يوفر الأصل منفعة إقتصادية مستقبلية محتملة تمكن من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل.

■ أن تكون المنشأة قادرة على الحصول على المنافع من الأصل، وتمنع أو تقيد فرصة حصول المنشآت الأخرى على تلك المنافع.

■ أن يكون الحدث الذي وفر للمنشأة الحق في الحصول على منافع الأصل قد حدث فعلا.

الإلتزامات: هي إلتزامات أو مطالبات على الأصول، أي ينتظر أن تضحي المنشأة بموارد إقتصادية مستقبلا للوفاء بإلتزاماتها تجاه الغير، فيترتب على المنشأة تقديم أصول (مثلا نقدية) أو خدمات للغير مستقبلا.⁶

ولكي يوصف البند بأنه إلتزام، فإنه لا بد أن يفي بالخصائص الثلاثة التالية:¹

¹ حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثرها على مهنة التدقيق، مرجع سابق، ص 183.

² طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ج 1، 2004، ص 111.

³ رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 89.

⁴ المرجع نفسه، ص 66.

⁵ طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، ص 115.

⁶ رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس، نفس المرجع، ص 66.

- يتطلب الإلتزام أن تقوم المنشأة بتسوية الإلتزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين.
- لا يمكن تفادي الإلتزام.
- وقوع الحدث الملزم للمنشأة.

حقوق الملكية: وفقا لفرض إستقلالية الوحدة الإقتصادية، فإن المنشأة من الناحية المحاسبية مستقلة عن ملاكها، لذلك تعرف الإلتزامات تجاه أصحابها أو ملاكها بإسم حقوق الملكية (حق المالك الفرد، حقوق الشركاء، حقوق المساهمين).
تمثل حقوق الملكية صافي أصول المنشأة، لأن حق الملكية هو الحق المتبقي بعد سداد المنشأة لإلتزاماتها تجاه الغير الآخرين.²

$$\text{حقوق الملكية} = \text{الأصول} - \text{الإلتزامات}$$

3. المعلومات الواجب توفرها على الأقل في الميزانية :

تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول الآتية ، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول:³

الأصول:

- التثبيتات المعنوية.
- التثبيتات العينية.
- الإهتلاكات.
- المساهمات.
- الأصول المالية.
- المخزونات.
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- الزبائن، والمدينين الآخرين و الأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال الإيجابية معادلات الخزينة الإيجابية.

الخصوم:

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص116.
² رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس، مرجع سابق، ص 67.
³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 23.

الفصل الأول: عرض القوائم المالية

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة الشركات) و الإحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
- الخصوم الغير جارية التي تتضمن فائدة.
- الموردون والدائنون الآخرون.
- خصوم الضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- المرصودات للأعباء و الخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقاً).
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.
- في حالة الميزانية المدمجة يتم إظهار:
- المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة.
- الفوائد ذات الأقلية.

يبرز عرض الأصول والخصوم في الميزانية التمييز بين عناصر جارية وغير جارية:¹
الأصول الجارية: وهي:

- الأصول التي يتوقع أن تحقق أو تكون معدة للبيع أو تستهلك خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة.
- الأصول التي يتم الإستحواذ عليها بصفة أساسية لأغراض المتاجرة.
- الأصول التي يتوقع أن تتحقق خلال 12 شهرا بعد تاريخ الميزانية.
- النقدية وما في حكمها ما لم يكن هناك قيد على إستخدامها لمدة 12 شهرا على الأقل.

الأصول غير الجارية: يستخدم المعيار الدولي رقم(1) مصطلح غير جارية على أنه يشمل الأصول المادية والمعنوية والتشغيلية والمالية الطويلة الأجل، وهذا المعيار لا يحظر إستخدام أي توصيفات أخرى بديلة طالما كان المعنى واضحا، وتشمل الأصول غير الجارية الإستثمارات طويلة الأجل ، العقارات و الآلات و المعدات والأصول المعنوية والأصول المتنوعة الأخرى.
الخصوم الجارية: وهي:

- الإلتزامات التي من المتوقع تسويتها خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة.
- الإلتزامات التي يتم تحملها بصفة أساسية لأغراض المتاجرة.
- الإلتزامات التي يجب تسويتها خلال 12 شهرا بعد تاريخ الميزانية.

الخصوم الغير جارية: وهي الإلتزامات التي لا يتوقع تصفيتها خلال دورة التشغيل الجارية وتشمل:

¹ طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 192 ، 198.

- الإلتزامات الناشئة من الإستحواذ على الأصول مثل إصدار السندات والأوراق المالية أو الكمبيالات طويلة الأجل و الإلتزامات الإجارية.
- الإلتزامات الناشئة عن السير الطبيعي للعمليات مثل إلتزامات التقاعد.
- الإلتزامات الطارئة المنطوية على عدم التأكد متصل بالخسائر المحتملة ويتم تسوية هذه الإلتزامات بحدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلي أو أكثر يؤكد المبلغ المستحق الدفع، المدفوع له و/أو تاريخ إستحقاق الدفع، مثل ضمانات المنتج.

4. المقاصة بين الأصول والخصوم:¹

ليس هناك من مقاصة ممكنة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم في الميزانية إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أم تعاقدية، أو إذا تقرر ذلك منذ البداية إنجاز عناصر أصول و خصوم متزامنة أو على أساس واضح وجلي. وهكذا فإن أصلا وخصما تتم مقاصتهما، والرصيد المتبقي الصافي يقدم في الميزانية عندما يكون الكيان:

- يملك حقا نافذا من الوجهة القانونية بإجراء مقاصة المبالغ المدرجة في الحسابات.
- يعتزم إما إخمادها على أساس واضح، وإما إنجاز الأصل وإخماد الخصم المالي في آن واحد.

5. الشكل القانوني للميزانية:

المعايير الدولية للمحاسبة لم تحدد شكل محدد للميزانية لكن هناك أشكال متعارف عليها وكثيرا ما تستخدم أما في الجزائر فقد حدد المشرع الجزائري شكل الميزانية كالتالي:

.....: ميزانية السنة المالية المقفلة:

¹الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، نفس المرجع، ص24.

الشكل القانوني جانب الأصول: الجدول رقم: (1).

الأصل	ملاحظة	اجمالي N	اهتلاك رصيد N	صافي N	صافي N-1
<p><u>أصول غير جارية</u> فارق بين الاقضاء المنتوج الايجابي أو السلبي تثبيبات عينية تثبيبات معنوية أراضي مباني تثبيبات عينية أخرى تثبيبات ممنوح امتيازها تثبيبات يجرى انجازها تثبيبات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل</p>					
مجموع الأصل غير الجاري					
<p><u>أصول جارية</u> مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة</p>					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص 28.

الجدول رقم(2): الميزانية جانب الخصوم

ميزانية السنة المالية المقفلة في			
N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطيات - احتياطيات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع ((1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع 1
			الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ديون أخرى غير جارية مؤونات
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة. المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سابق ،

ص: 29

II. عرض حسابات النتائج:

1. تعريف حسابات النتائج: وهي عبارة عن كشف يتضمن إيرادات ومصروفات المشروع عن فترة مالية

سابقة، ونتيجة هذه القائمة تكون صافي ربح إذا كان مجموع الإيرادات فيها أكبر من مجموع

المصروفات، وتكون صافي خسارة إذا كان مجموع المصروفات فيها أكبر من مجموع الإيرادات.¹

ويعرف على أنه بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في

الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة.²

2. المعلومات الواجب توفرها على الأقل في حسابات النتائج:³

المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج كالاتي:

■ تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش

الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الإستغلال.

■ منتجات الأنشطة العادية.

■ المنتوجات المالية والأعباء المالية.

■ أعباء المستخدمين.

■ الضرائب و الرسوم والتسديدات المماثلة.

■ المخصصات للإهلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيات العينية.

■ المخصصات للإهلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيات المعنوية.

■ نتيجة الأنشطة العادية.

■ العناصر الغير عادية(منتجات وأعباء).

■ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.

■ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

في حالة حساب النتائج المدمجة:

¹ رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس، أسس المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص 125.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، مرجع سابق، ص 24.

³ مرجع نفسه، ص ص 24، 25.

■ حصص المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية.

■ حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

3. المقاصة في حساب النتائج:

تتم المقاصة بين عناصر المنتوجات والأعباء، ويقدم الرصيد الصافي في حساب النتائج:¹

■ إذا كانت مرتبطة بأصول وخصوم هي نفسها محل لمقاصة.

■ إذا كانت ناتجة عن مجموع معاملات أو حوادث متجانسة أو مماثلة وكانت أهميتها و طبيعتها أو تأثيرها لا يتطلب إعلاما منفصلا.

■ إذا كان مثل تلك المقاصة يفرض التنظيم أو يأذن بها.

4. الشكل القانوني لحساب النتائج (قائمة الدخل):

وضع المشرع الجزائري نماذج للقوائم المالية يجب التقيد بها، ونموذج حساب النتائج كالآتي:

جدول رقم (3): حساب النتائج حسب الطبيعة

¹ نفس المرجع، ص 25.

الفصل الأول: عرض القوائم المالية

N-1	N	ملاحظة	البيان
			<p>رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الانتاج المثبت اعانات الاستغلال 1 انتاج السنة المالية المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الاخرى 2 استهلاك السنة المالية القيمة المضافة للاستغلال 3 (1-2) ايعاء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة 4 الفانص الاجمالي عن الاستغلال المنتجات العمليانية الاخرى الاعباء العمليانية الاخرى المخصصات للاهتلاكات و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات 5 النتيجة العمليانية المنتوجات المالية الاعباء المالية 6 النتيجة المالية 7 قبل الضرائب النتيجة العادية (5+6) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتوجات الانشطة العادية مجموع اعباء الانشطة العادية 8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها) 9 النتيجة غير العادية 10 النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية للمجموع المدمج النتيجة الصافية (1) ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)</p>

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص 30.

جدول رقم (4): حساب النتائج حسب الوظيفة

الفترة من إلى

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال كلفة المبيعات

الفصل الأول: عرض القوائم المالية

			<p>هامش الربح الاجمالي منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الادارية أعباء أخرى عملياتية النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (المخصصات للاهتلاكات مصاريف المستخدمين) منتجات مالية الأعباء المالية</p> <p>النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)</p> <p>النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية</p> <p>النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركة الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)</p>
--	--	--	--

(1) لا يستعمل إلا للكشوف المدمجة.

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سابق ، ص 31.

المبحث الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

1. عرض جدول تدفقات الخزينة:

1. تعريف جدول تدفقات الخزينة: جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها، وذلك اعتماداً على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة. ويعد كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الإنسحاب منه أو النمو وغيرها.¹

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 على عرض قائمة التدفقات النقدية وذلك بتصنيف التدفقات النقدية وفق الأنشطة التشغيلية و الإستثمارية والتمويلية. وقد عرف المعيار المذكور التدفقات النقدية بأنها التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية و ما يعادلها.²

1.1. تعريف النقدية وما في حكمها: ويشمل النقدية في الصندوق ويتألف من العملات المعدنية والعملة والشيكات غير المودعة الحوالات البريدية والودائع لدى البنوك. وأي شئ يتم قبوله بواسطة البنك كوديعة سوف يعتبر نقداً ويجب أن يكون النقد متاحاً للسحب عند الطلب.³ ووفق المعيار الدولي رقم 7 فإن ما في حكم النقدية يشمل الإستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة التي تكون:⁴

■ قابلة للتحويل بسهولة إلى مبالغ نقدية معلومة.

■ قريبة جداً من ميعاد إستحقاقها لدرجة أنها تمثل مخاطرة محدودة فيما يتعلق بتغيرات القيمة نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة.

2.1. أنواع أنشطة التدفقات النقدية:⁵

- **الأنشطة التشغيلية:** هي الأنشطة الرئيسية لتوليد الإيراد في المنشأة والأنشطة الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الإستثمارية أو التمويلية.
- **الأنشطة الإستثمارية:** وهي تلك المتمثلة في إمتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها وغيرها من الإستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية.
- **الأنشطة التمويلية:** وهي الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الإقتراض التي تقوم بها المنشأة.

¹ معلومات مستخرجة من: <http://facsetif.com/forum.php?action=view&id=537> ، تاريخ الزيارة 2012/03/17، ص 13:12.

² حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، مرجع سابق، ص 277.

³ طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص 189.

⁴ المرجع نفسه، ص 189 190.

⁵ حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق، ص 277 278.

2. طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية:

عرض المعيار الدولي رقم 7 طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية يجب على المنشأة إختيار إحداها وهما كالتالي:¹

- **الطريقة المباشرة:** وتقوم هذه الطريقة على عرض الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية موزعة وفقا للأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية.
- **الطريقة غير المباشرة:** وتتطلق هذه الطريقة من رقم صافي الربح أو الخسارة حيث تقوم بتعديله بآثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل وكذلك بنود الدخل أو المصروفات المتعلقة بالتدفقات النقدية الإستثمارية أو التمويلية.

3. المعلومات التي يقدمها جدول تدفقات الخزينة:

يعرض جدول تدفقات الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها:²

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية.
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الإستثمار.
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل.
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدا وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للإستثمار أو التمويلية.

4. الشكل القانوني لجدول تدفقات الخزينة:

هناك العديد من النماذج لجدول تدفقات الخزينة الصادرة عن هيآت مالية وجامعات ومعاهد مختصة ومحللين وغيرها، لكن المشرع الجزائري حدد طريقتين لعرض جدول تدفقات الخزينة هما: الطريقة المباشرة، الطريقة غير المباشرة.

الجدول رقم (5): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

جدول سيولة الخزينة

¹ حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق، ص 278.
² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سابق، ص 26.

الفصل الأول: عرض القوائم المالية

(الطريقة المباشرة)		
الفترة منإلى.....		
السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
		تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها) صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب) تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
		أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغيير أموال الخزينة خلال الفترة
		المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سابق، ص:35.

الجدول رقم (6): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفصل الأول: عرض القوائم المالية

جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من.....إلى.....			
السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصححات من أجل: - الإهلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين و الديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط(أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تسيّبات تحصيلات التنازل عن تسيّبات تأثير تغيرات محيط الإدماج(1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج) أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية(1) تغير أموال الخزينة

(1) لا يستعمل إلا في تقديم القوائم المالية المدمجة.

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سابق ، ص: 36.

II. عرض جدول تغير الأموال الخاصة:

1. تعريف جدول تغير الأموال الخاصة: وتمثل هذه القائمة ما يتعلق بحقوق صاحب المشروع داخل المشروع متمثلة برأسماله ومسحوباته الشخصية و الإضافات لرأس المال وصافي الربح أو الخسارة المتحققة في قائمة الدخل.¹

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.²

2. المعلومات الواجب توفرها في جدول تغير الأموال الخاصة:

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بمايلي:³

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

▪ عمليات الرسملة (زيادة، تخفيض، تسديد).

▪ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

3. الشكل القانوني لجدول تغير الأموال الخاصة:

لقد وضع المشرع الجزائري نماذج للقوائم المالية يجب التقيد بها، بما أن جدول تغيرات الأموال الخاصة قائمة مالية فإنه يوجد لها شكل قانوني وهو كالتالي:

¹ رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوز الدين أبوجاموس، أسس المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص 126.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، مرجع سابق، ص 26.

³ مرجع نفسه، ص ص 26 27.

الجدول رقم (7): جدول تغيير الأموال الخاصة

جدول تغيير الأموال الخاصة						
الاحتياطات والنتيجة	فرق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأسمال الشركة	ملاحظة	
						الرصيد في 31 ديسمبر N-2
					تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية	
						الرصيد في 31 ديسمبر N-1
					تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية	
						الرصيد في 31 ديسمبر N

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص، 37.

المبحث الرابع: عرض قائمة إيضاحات القوائم المالية (الملاحق).

1. ماهية إيضاحات القوائم المالية:

1. تعريف الإيضاحات: تحتوي على عمليات الكشف التي تساعد على تفسير المعلومات الموجودة في القوائم المالية، والتي تسمح للمستعملين بتوفير الوقت في فهم القوائم المالية.¹
الملحق وثيقة تلخيص، يعد جزءا من الكشوف المالية. وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل، ويتم كلما إقتضت الحاجة ، حيث أنه ما يسجل في الملاحق لا يمكنه بحال من الأحوال أن يحل محل ما يسجل في إحدى الوثائق الأخرى للكشوف المالية.²
توفر الإيضاحات معلومات إضافية عن الوضع المالي للمنشأة، وذلك لأنه لا يمكن أن تتضمن القوائم المالية كل المعلومات اللازمة.³

2. أنواع الإيضاحات:

- يوجد ثلاثة أنواع أساسية من الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية وهي:⁴
- يقدم النوع الأول من الإيضاحات السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية للمنشأة مثل: تقييم المخزون، تقييم الإستثمارات المالية، طريقة الإهلاك.....إلخ.
 - يقدم النوع الثاني أي معلومات تفصيلية تكون لازمة لتفسير أحد بنود القوائم المالية، فهناك بعض البنود قد يحتاج تفهمها إلى وصف مطول نسبيا لا يتاح إبرازه في صلب القوائم المالية نفسها.
 - يقدم النوع الثالث إفصاحات مالية إضافية عن البنود التي لم يتم التقرير عنها في القوائم المالية.

3. محتوى الإيضاحات(الملاحق):

- يشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط الآتية، متى كانت هذه المعلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:⁵
- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية.
 - مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية، وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة، وجدول تغيير الأموال الخاصة.

¹ معلومات مستخرجة من: <http://infotechaccountants.com/forums/showthread.php/14863>

² %D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%85%D8%B3-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9
الزيارة: 2012/03/19، 13:45.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص38.

⁴ طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص 256.

⁵ المرجع نفسه، ص 256.

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص38.

الفصل الأول: عرض القوائم المالية

- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيرتها.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية.

هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملاحق:

- الطابع الملائم للإعلام.
- أهميته النسبية.

II. نماذج عن الملاحق:

هناك العديد من النماذج الخاصة بالملاحق ولكن سوف نركز على بعض النماذج التي تطرق لها المشرع الجزائري:

تطور التثبيتات وأصول مالية غير جارية (الجدول رقم 8).

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الإجمالية عند إفتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	إنخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية
التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 41.

- ملاحظة 1:-** يجب أن يفصل كل فصل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية على الأقل.
- ملاحظة 2:-** يسمح عمود ملاحظات بيان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن طريق الإحالة إليها والتي تخص: عنوان (تغيرات ناتجة تجميع مؤسسات، طريقة التقييم..).
- ملاحظة 3:-** الجزء عمود الإرتفاع عند الضرورة إلى إقتناءات، إسهامات، إنشاءات.
- ملاحظة 4:-** الجزء عمود الإنخفاض عند اللزوم إلى عمليات بيع، عمليات إنفصال، عمليات الوضع خارج الخدمة.

جدول الإهتلاكات (جدول رقم 9).

الفصول والأقسام	ملاحظات	إهتلاكات	زيادات في	إنخفاضات	إهتلاكات
-----------------	---------	----------	-----------	----------	----------

الفصل الأول: عرض القوائم المالية

مجموعة في نهاية السنة المالية	في عناصر خارجية	مخصصات السنة المالية	مجموعة في بداية السنة المالية		
					Good will التثبيات المعنوية. التثبيات العينية. المساهمات . الأصول المالية الأخرى غير الجارية.

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 42.

ملاحظة 1: - يجب أن يفصل كل فصل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية على الأقل.

ملاحظة 2: - يسمح عموداً ملاحظاتاً بأن تبين عن طريق الإحالة، المعلومات المكتملة المذكورة في الملحق والتي تخص : عنوان (مدة دوام المنفعة أو نسبة الإهلاك المستعملة، تعديل نسبة الإهلاك...).

جدول خسائر القيمة في التثبيات والأصول الأخرى غير جارية (جدول رقم 10).

خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية	إسترجاعات في خسائر القيمة	إرتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	ملاحظات	الفصول والأقسام
					Good will. التثبيات المعنوية. التثبيات العينية. المساهمات . الأصول المالية الأخرى غير الجارية.

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 42.

جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة) (جدول رقم 11).

الفروع	ملاحظات	رؤوس ومنها	قسط رأس	نتيجة	القروض	الحصص	القيمة
--------	---------	------------	---------	-------	--------	-------	--------

الفصل الأول: عرض القوائم المالية

المحاسبية للسندات المحتازة	المقبوضة	والتسبيقات الممنوحة	السنة المالية الأخيرة	المال المحتاز (%)	رأس المال	الأموال الخاصة	والكيانات المشاركة
							الفروع الكيان أ الكيان ب الكيانات المشاركة الكيان 1 الكيان 2

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 42.

جدول المؤونات (جدول رقم 12).

أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية	إسترجاعات السنة المالية	مخصصات السنة المالية	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	ملاحظات	الفصول والأقسام
					مؤونات خصوم مالية غير جارية. مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة. مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين. مؤونات الضرائب. مؤونات للنزاعات.
					المجموع
					مؤونات خصوم مالية غير جارية. مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة. مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين. مؤونات الضرائب.
					المجموع

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 43.

الفصل الأول: عرض القوائم المالية

كشف إستحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية (جدول رقم 13).

المجموع	لأكثر من 5 أعوام	مدة أكثر من عام و5 أعوام على الأكثر	لمدة عام على الأكثر	ملاحظات	الفصول والأقسام
					الحسابات الدائنة. القروض. الزبائن. الضرائب. المدينون الآخرون.
					المجموع
					الديون. الإقتراضات. ديون أخرى. الموردون. الضرائب. الدائنون الآخرون.
					المجموع

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 43.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا للقوائم المالية وجدنا بأنه حدثت تغييرات كثيرة من ناحية الشكل والمضمون، وذلك بفضل التغييرات التي عرفتها الجزائر من تغييرات مالية وإقتصادية، وأخرى مرتبطة بالمحيط الدولي والعولمة الإقتصادية مما يسمح بإعطاء دفع جديد للمؤسسات الوطنية لتقدم وضعيتها المالية بكل شفافية، والتكيف مع المعطيات الجديدة وقدرتها على تقييم نقاط الضعف والقوة وكذا قابليتها للمقارنة مع المؤسسات الأخرى و إظهار بوضوح قدرتها التنافسية، وهذا ما لم يكن ممكنا في السابق .

تمهيد:

تعتبر وظيفة إتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية لأي تخصص وظيفي في أي منشأة، بل يمكن القول أن الإدارة التي لا تمارس إتخاذ القرار في منهجها اليومي لا يمكن أن تسند لها صفة الإدارة، وفي هذا الفصل سنقوم بدراسة وتوضيح عملية إتخاذ القرار. وللقرارات أنواع كثيرة ومختلفة قمنا بإختيار القرارات المالية لأهميتها بالنسبة لدراستنا، حيث تنقسم هذه القرارات إلى: قرارات الإستثمار، قرارات التمويل، قرارات توزيع الأرباح، وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث وهي:

- المبحث الأول : عموميات حول إتخاذ القرارات.
- المبحث الثاني: قرارات الإستثمار.
- المبحث الثالث: قرارات التمويل وقرارات توزيع الأرباح.
- المبحث الرابع:القوائم المالية ومتخذو القرار.

المبحث الأول: عموميات حول إتخاذ القرارات.

تعد عملية إتخاذ القرار عملية مهمة وحساسة في الإدارة، حيث أي خطأ قد يكلف المنظمة تكاليف إضافية، ولهذا خصصنا هذا المبحث لنقدم فيه معلومات شاملة ومختصرة عن هذه العملية.

1. مفهوم القرار:

يعرف على أنه إختيار أحسن البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل في تحقيق الأهداف المطلوبة.¹

ويعرفه أيضا علماء القانون الإداري على أنه: وسيلة تستخدمها الإدارة لتمكينها من القيام بوظائفها ومباشرة النشاطات الموكلة إليها.²

ويعرف على أنه إختيار أنسب بديل لحل مشكلة معينة، وأن هذا الإختيار يتم بعد دراسة مستفيضة لكل جوانب المشكلة موضوع القرار.³

II. أنواع القرارات:

يصنف علماء الإدارة القرارات طبقا لمعايير متعددة ومن أهم هذه التصنيفات مايلي:

1. تصنيف القرارات حسب (h.simon):

ميز بين نوعين أساسيين من أنواع القرار هما:⁴

- **قرارات مبرمجة:** تعتبر قرارات مبرمجة لأن معايير الحكم فيها عادة ما تكون واضحة، ويوجد تأكيد نسبي بشأن البدائل المختارة، وهي قرارات متكررة روتينية ومحددة جيدا لها إجراءات معروفة ومحددة مسبقا للتعامل معها.
- **قرارات غير مبرمجة:** عادة ما تظهر الحاجة لإتخاذها عندما تواجه المؤسسة المشكلة لأول مرة ولا توجد خبرات مسبقة بكيفية حلها، ففي هذا النوع عادة ما يصعب تجميع معلومات كافية عنها، ولا توجد معايير واضحة لتقييم البدائل والإختيار بينها، ولذلك فإن الظروف التي تسود هذه الحالة هي ظروف عدم التأكد.

الجدول التالي يوضح خصائص هذا التصنيف:

¹ حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 99 .
² نواف كنعان، إتخاذ القرارات الإدارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 75.
³ .. معلومات مستخرجة من: p، الإدارية 20% القرارات 20% مقدمة 20% في 20% إتخاذ/.../ aculty.ksu.edu.sa.
⁴ حسين بلعجوز، مرجع سابق، 101، 102.

الجدول رقم: (14). خصائص تصنيف سيمون

أساسيات التفرقة	قرارات مبرمجة	قرارات غير مبرمجة
طبيعتها	روتينية ومتكررة	غير منتظمة وغير متكررة
معايير الحكم فيها	واضحة	يمكن استخدام الحكم الشخصي
تحديد البدائل	سهلة	تتسم بنوع من الصعوبة
ظروف اتخاذ القرار	تأكد	عدم تأكد نسبي
الإجراءات	محدد	غير محددة مسبقا
المعلومات	متوفرة	قليلة جدا وغير كافية
أدوات الحل	الطرق الكمية وبرامج الحاسوب	الخبرة، برامج الحاسوب المتطورة.

المصدر: حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، مرجع سابق، ص 102.

2. تصنيف القرارات حسب نوع المشاركة:

يتميز بين القرارات وفقا لنوع المشاركين في صنع القرار:¹

• **قرارات فردية:** وهي قرارات يقوم باتخاذها مسير واحد.

• **قرارات تنظيمية:** وهي تلك التي يشارك فيها العديد من متخذي القرار.

3. تصنيف حسب المستويات الإدارية: وهنا يتم التمييز بين القرارات حسب المستوى التنظيمي الذي يتخذ فيه

القرار:²

• **القرارات التشغيلية:** هي القرارات التي تصنع في المستويات التنظيمية الدنيا، والمتعلقة بالعمليات التشغيلية للمؤسسة.

• **القرارات الإدارية:** فهي قرارات تؤخذ على مستوى إداري أعلى مما تؤخذ فيه القرارات التشغيلية، فعند هذا المستوى يقوم المديرون باتخاذ قرارات لحل مشكلات التنظيم والرقابة على الأداء وفرض كذلك قرارات متعلقة بالتأكد من الاستخدام الفعال لموارد المؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها.

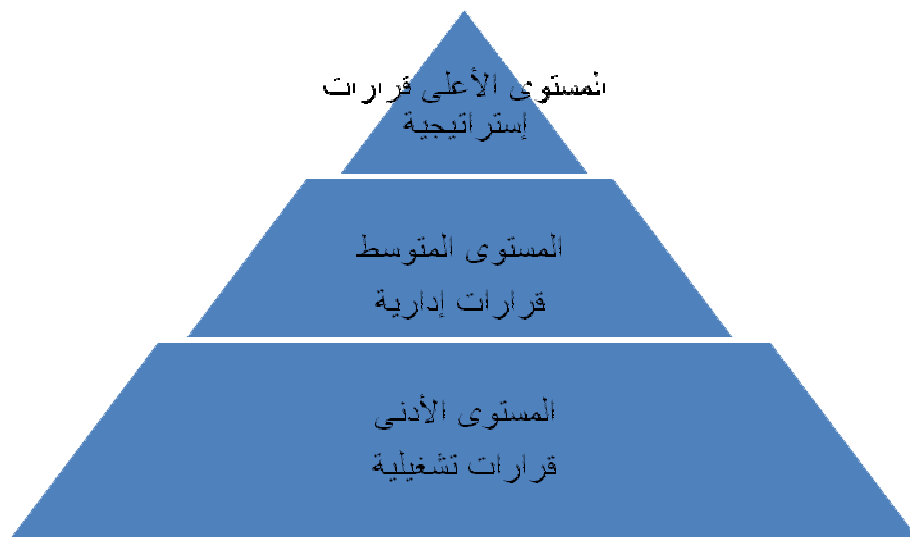
• **القرارات الإستراتيجية:** هي قرارات تؤخذ على مستوى قمة الهيكل التنظيمي بواسطة الإدارة العليا للمؤسسة، وهي قرارات تغطي مدى زمني أطول مقارنة بالقرارات السابقة وتتعلق القرارات الإستراتيجية بالوضع التنافسي للمؤسسة في السوق، كما تهتم أيضا بتحديد أهداف المؤسسة والموارد اللازمة لتحقيقها.

¹ حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص 103.

² المرجع نفسه، ص ص 103، 104.

الشكل التالي يوضح أنواع القرارات في المستويات الإدارية:

الشكل رقم: (1). مستويات القرارات الإدارية.



المصدر: حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص 104.

4. تصنيف القرارات وفق لأساليب إتخاذها: ¹

- **القرارات الكيفية:** وهذا النوع من القرارات يتم إتخاذها بالإعتماد على الأساليب التقليدية القائمة على التقدير الشخصي لمتخذ القرار وخبراته وتجاربه ودراسته للآراء والحقائق المرتبطة بالمشكلة.
- **القرارات الكمية:** وهذه القرارات يتم إتخاذها بالإعتماد على الرشد والعقلانية لمتخذها، والإعتماد كذلك على القواعد والأسس العلمية التي تساعده على إختيار القرار الذي يؤدي إلى زيادة ومضاعفة عائدات وأرباح المنظمة من بين مجموعة من البدائل.

5. تصنيف القرارات وفقا لظروفه إتخاذها: ²

- **القرارات التي تتخذ تحت ظروف التأكد:** وهي قرارات تتخذ بعد توفر المعلومات المطلوبة عن المشكلة محل القرار، وغالبا ما يكون الموقف الذي يوجد فيه متخذ مثل هذا القرارات واضحا، إذ يكون أمامه عدد من البدائل المتاحة، ويتم إختيار البديل الذي يحقق أعلى عائد وتتميز مثل هذه القرارات بسهولة إتخاذها والإطمئنان إلى نتائجها.
- **القرارات التي تتخذ تحت ظروف عدم التأكد:** ومثل هذه القرارات لا تتوفر لمتخذها كل المعلومات المطلوبة عن المشكلة محل القرار، أو حتى لا تتوفر له أية معلومة عن المشكلة، مما يجعل الإحتمالات المرتبطة بالأحداث المتوقعة عن هذه المشكلة غير معروفة، فيتخذ المدير قرارا غامضا لحلها، وغالبا ما تفرض ظروف

¹نواف كنعان، إتخاذ القرارات الإدارية، مرجع سابق، ص 255، 256.

²المرجع نفسه، ص 256، 257.

الفصل الثاني: إتخاذ القرارات المالية.

عدم التأكد على متخذ القرار إتباع بعض الأساليب الرياضية و الإحصائية لتحديد نسبة الإحتمالات المتوقعة من نتائج القرارات، و الوصول إلى أحد البدائل.

III. مراحل إتخاذ القرار:

ترتكز عملية إتخاذ القرار على ثلاثة أطوار تهدف إلى الإجابة على الأسئلة التالية:¹

ما هو المشكل؟

ما هي البدائل؟

ما هو أحسن بديل؟

ويمكن صياغة هذه الأسئلة لتشمل الأنشطة التالية:

الشكل رقم: (2). مراحل إتخاذ القرار.



المصدر: مجيد الشرع، سليمان سفيان، المحاسبة الإدارية إتخاذ قرارات ورقابة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 41.

● **مرحلة نشاط الذكاء:** تعرف هذه المرحلة بمرحلة البحث عن فرص لإتخاذ القرار أو التعرف على المشكل، إذ أن التعرف على المشكل يكون عادة إستجابة لحادث داخل المنظمة أو خارجها ينظر لها كإشكالية ومثل هذه الأخيرة قد تحدث عند ظهور على سبيل المثال إختلاف بين الأداء الحالي وتوقعات وطموحات الإدارة.

● **مرحلة نشاط التصميم:** تستدعي هذه المرحلة عن مختلف البدائل للتعامل مع المشكل ونادرا ما تكون منفصلة عن تحديد المشكل نفسه، إن البحث عن البدائل عملية تطبيقية وكثيرا ما تبدأ بالنظر إلى النتائج السابقة وخصائص الأوضاع الحالية، فإذا ما وجد حل مرضي فإن البحث قد يتوقف عند هذا الحل وإلا

¹ مجيد الشرع، سليمان سفيان، المحاسبة الإدارية إتخاذ قرارات ورقابة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 41، ص 42.

الفصل الثاني: إتخاذ القرارات المالية.

فإن البحث قد يوجه نحو مجالات أخرى معروفة ومألوفة، وفي أحوال كثيرة قد يمتد البحث ليشمل تجارب منظمات مماثلة وإقتراحات أكثر جذرية للتغيير.

• **مرحلة نشاط الإختيار:** تستدعي هذه المرحلة عملية تقييم البدائل وفق معايير عديدة وواضحة ويختار البديل الأحسن والمرغوب فيه إنسجاما مع أهداف المنظمة.

IV. بيئة وظروف إتخاذ القرار:

تتعدد الظروف البيئية التي يتم في ظلها إتخاذ القرارات، وتختلف تبعا لذلك حجم ونوع وطبيعة المعلومات المتاحة في كل مرحلة، وهذه الأخيرة قد تخضع لأحد الظروف التالية:¹

- التأكد التام.
- المخاطرة.
- عدم التأكد.

1. **التأكد التام:** وهي الظروف التي يفترض أن تكون فيها كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمستقبل محددة ومعلومة على وجه الدقة، وأن متخذ القرار على علم تام بالظروف التي ستتحقق في المستقبل.

2. **ظروف المخاطرة:** وهي التي يتوفر فيها قدر من البيانات ويكون القرار ناتج عن الخبرة السابقة ويتم إعداد الإحتمالات الخاصة بالظروف المتوقعة الحدوث مستقبلا بناء على ما يتوفر من بيانات الخبرة السابقة ولذا فإن الإحتمالات الناتجة تكون إحتمالات موضوعية مثل هذه الحالة تسمى بحالات أو ظروف المخاطرة.

3. **ظروف عدم التأكد:** إن عملية إتخاذ القرار مع عدم توفر أي معلومات أمر غير مقبول إداريا ومن الأفضل هنا إجتناّب مثل هذه الحالات لأن القضية تصبح قضية مقاومة غير مؤتمنة العواقب، يمكن مع ذلك الإستعانة بتقنيات الإحصاء التحليلي وغيره لتحسين عملية إتخاذ القرارات في هذه الحالة.²

V. أهمية إتخاذ القرارات الإدارية:³

• تعتبر القرارات وسيلة علمي وفنية ناجعة لتطبيق السياسات والإستراتيجيات للمنظمة في تحقيق أهدافها بصورة موضوعية وعلمية.

• تلعب القرارات الإدارية دورا حيويا وفعالا في القيام بكافة العمليات الإدارية، مثل التخطيط والرقابة والتنظيم وغيرها.

• تؤدي القرارات الإدارية عن طريق عملية إتخاذ القرار، دورا هاما في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الإدارية.

¹ حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، مرجع سابق، ص ص 110، 113.

² مجيد الشرع، سليمان سفيان، مرجع سابق، ص، 44.

³ حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص ص، 100، 101.

الفصل الثاني: إتخاذ القرارات المالية.

تعتبر القرارات الإدارية وسيلة لإختيار وقياس مدى قدرة القادة والرؤساء الإداريين في القيام بالوظائف والمهام الإدارية المطلوب تحقيقها وإنجازها، بأسلوب علمي وعملي.

المبحث الثاني: قرارات الإستثمار.

تعد قرارات الإستثمار من أهم القرارات المالية وأقدها بسبب طبيعتها الإستثمارية، والغالب في هذه القرارات إن الإدارة المالية تلجأ لها أملا في زيادة العائد على الإستثمارات أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد.

1. ماهية قرارات الإستثمار:

1. تعريف القرارات الإستثمارية:

يمكن القول أن القرار الإستثماري هو ذلك القرار الذي يقوم على إختيار البديل الإستثماري الذي يعطي أكبر عائد إستثماري من بين بديلين أو أكثر.¹

تتخصر قرارات الإستثمار في إختيار نوع الموجودات التي يجب أن تستخدم من قبل إدارة الشركة لتحقيق عوائد مستقبلية.²

2. خصائص القرارات الإستثمارية:

أي قرار إستثماري ينطوي على عدد من الخصائص ومن أهمها:³

• إنه قرار غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة.

• القرار الإستثماري إستراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل.

• القرار الإستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.

• يمتد القرار الإستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطر.

3. أنواع القرارات الإستثمارية:

للقرارات الإستثمارية الكثير من التصنيفات ومن أهم هذه التصنيفات وأكثرها شيوعا التصنيف الآتي:⁴

• **قرارات تحديد أولويات الإستثمار:** ويتم إتخاذ القرار الإستثماري في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الإستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عملية إختيار البديل

¹ عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص، 38.

² حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص، 69.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 39.

⁴ المرجع نفسه، ص ص، 43، 45.

الفصل الثاني: إتخاذ القرارات المالية.

الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم يقوم بترتيب أولويات الإستثمار طبقا للأولويات التي يحددها وإهتمامات كل مرحلة فإذا إعتبر أن العائد على الإستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل طبقا لهذا المدخل.

● **قرار قبول أو رفض الإستثمار:** وفي هذه الحالة يكون أمام المستثمر بديل واحد لإستثمار أمواله في نشاط معين أو الإحتفاظ بها، أي قبوله للفرصة أو رفضها لعدم إمكانية التنفيذ.

● **قرارات الإستثمار المتبادلة:** وفي هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الإستثمار ولكن في حالة إختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يكمن للمستثمر من إختيار نشاط آخر.

● **القرارات الإستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد:**

يمكن إتخاذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تتعدم المخاطرة وذلك راجع لتوفر المعلومات والدراسة بالمستقبل ونتائجه، أما في ظروف المخاطر فيتم إتخاذ القرارات الإستثمارية في ظل المخاطرة وذلك يرجع لقلّة المعلومات المتوفرة، أما القرارات الإستثمارية التي تتم في ظروف عدم التأكد تعتبر مقامرة وغير مستحبة حيث تعتمد على الخبرات وذلك يعود لعدم توفر الحد الأدنى للمعلومات.

● **القرارات الإستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي و الكمي:**

حيث يمكن أن نجد قرارات إستثمارية تعتمد على التحليل الوصفي وهذه قليلة الحدوث في عالم اليوم أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط وهي أيضا ليست بالكثيرة ولكن واقعنا العملي يفرض علينا الأخذ بالتحليل الوصفي والكمي معا.

II. العائد والخطر:

1. العائد:¹

العائد عبارة عن مجموع المكاسب أو الخسائر الناجمة عن الإستثمار خلال فترة زمنية محددة، أما الربحية فتعني الإستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من العوائد مع خفض التكلفة، وهذا يعني أن العائد هو مقدار الأموال المضافة إلى رأس المال الأصلي، والعائد قد يكون عوائد فعلية أو عوائد متوقعة.

¹ دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص 153، 158.

الفصل الثاني: إتخاذ القرارات المالية.

ويمكن قياس العائد بإستخدام النسب المالية فيتم إستخراج نسبة العائد على الإستثمار و العائد على حقوق الملكية وعائد الإحتفاض بالأسهم وفق المعادلات التالية:

العائد على الإستثمار: ويقاس لنا مقدار العائد أي صافي الربح الذي نحصل عليه من كل دينار مستثمر في الأصول التي يمتلكها المشروع خلال الفترة المالية.

$$\text{العائد على الإستثمار} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

العائد على حق الملكية: يعد مقياس لمقدار كفاءة المشروع في إستغلال أموال المالكين لتوليد الأرباح بعد الضريبة فيتم إحتسابه كمايلي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ويقيس

عائد فترة الإحتفاظ :

لنا العائد المتحقق من المحفظة الإستثمارية خلال فترة الإحتفاظ بالأوراق المالية، وتأخذ هذه العوائد على الإستثمار في الأوراق المالية أشكال مختلفة فمنها عبارة عن توزيعات الأرباح في حالة كون الأصول عبارة عن حقوق ملكية، وعلى شكل فوائد إذا كانت الأصول عبارة عن أدوات دين، ويضاف إليها الأرباح الرأس مالية الناتجة عن الفرق بين سعر الشراء وسعر بيع الأصول المالية، ويمكن إحتساب العائد كمايلي:

$$\text{عائد الإحتفاظ} = \frac{\text{التدفقات الجارية} + (\text{سعر البيع} - \text{سعر الشراء})}{\text{سعر الشراء}}$$

سعر الشراء

2. الخطر: ¹

هو إحتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع أو هو درجة التغير في العائد مقارنة بالمرودود المتوقع الحصول عليه نتيجة لتأثير عناصر متعددة تساهم في الإبتعاد تحقيق قيمة التدفقات، ومصادر الخطر متعددة ولكنها تصنف إلى مصادر خطر خارجية ومصادر خطر داخلية.

¹ دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سابق، ص 160، 164.

الفصل الثاني: إتخاذ القرارات المالية.

الخطر الخارجي: وهو الخطر الذي يأتي من البيئة المحيطة بالمشروع وخاصة الإقتصادية وتكون بعيدة عن تأثير قرارات الإدارة أو الإدارة المالية للمشروع، ومصادرها متنوعة أهمها التغير في أسعار الفائدة وإختلاف القوة الشرائية للعملة بسبب التضخم النقدي والدورات الإقتصادية التي يمر بها الإقتصاد من رواج وإكماش.

الخطر الداخلي: هي مصادر الخطر التي تظهر من داخل المشروع وأهمها خطر المديونية المرتبطة بالتمويل من مصادر خارج المشروع و الإئتمان التجاري الممنوح للعملاء ودرجة السيولة التي تتمتع بها عناصر الموجودات والخطر التشغيلي الناتج عن تأثير نسبة مساهمة الأصول الثابتة في رأسمال المشروع وطبيعة رأس المال والقدرة على الوفاء بالإلتزامات.

3. علاقة العائد بالخطر:

إن قبول المستثمر بالعائد مرتبط بسلوكه تجاه الخطر الذي يتعرض له ولذلك فكل مستثمر تفضيل لدرجة الخطر فهناك المستثمر المتجنب للخطر وهناك المستثمر المحب للخطر، وبالتالي فإن العائد المتوقع هو الذي يقبل به المستثمر لقاء الخطر الذي يتحمله.¹

III. تقييم الإقتراحات الإستثمارية:

الخطوة الأهم في عملية التقييم والمفاضلة بين المشروعات هي الخاصة بدراسة وتحليل الربحية لكل بديل، أي التعرف على المنافع المتوقعة ومقارنة هذه المنافع بالتكاليف، حيث يتم مقارنة التدفقات النقدية الداخلة بالتدفقات النقدية الخارجة، وبصفة عامة تضم هذه الخطوة مرحلتين أساسيتين هما:²

- مرحلة تحليل ودراسة العائد للإقتراح.
- مرحلة التحليل المالي للتعرف على أوضاع السيولة بعد قبول الإقتراح وأثر الإستثمار على الهيكل المالي.

مرحلة تحليل العائد وتعني معرفة وقياس العائد المتوقع على الإستثمار بصرف النظر عن مصادر تمويله أي معرفة ما يسمى بالقوة الإيرادية أو الربحية المتوقعة للمال المستثمر بصرف النظر عن المعاملات المالية التي تحدث خلال حياة الإستثمار، وهي تلك الخاصة بالفوائد على القروض وكذلك أقساط هذه القروض.

المرحلة الثانية وهي الخاصة بالتحليل المالي حيث يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للإستثمار للتأكد من توافر التمويل الضروري لتنفيذه وأن الإستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية إلتزاماته، وتتضمن هذه المرحلة جانبين هما:

- **تحليل السيولة:** يهدف هذا التحليل لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة تنفيذ وتشغيل الإستثمار.

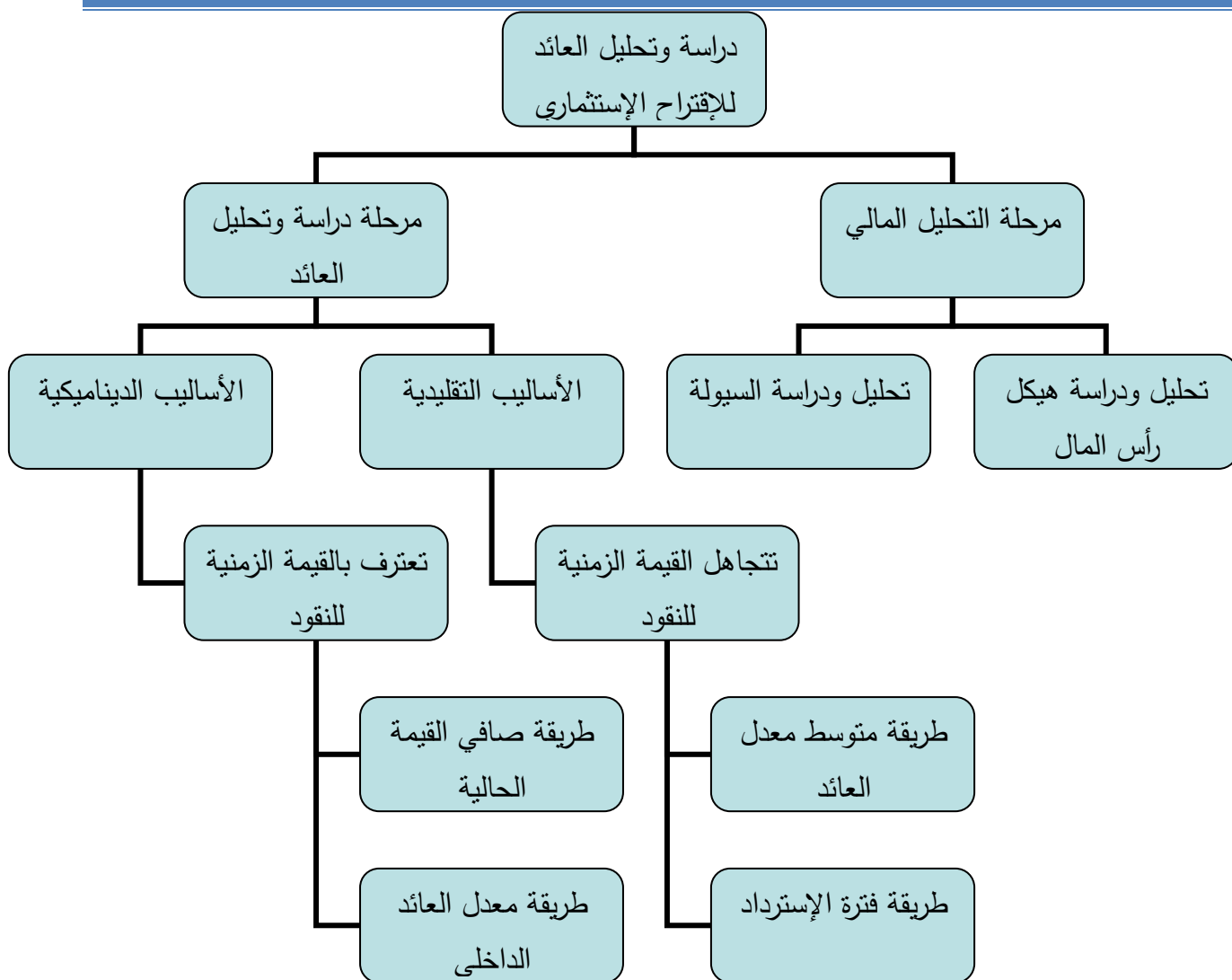
¹المرجع نفسه، ص 165

²عبد الغفار حنفي، إستراتيجية الإدارة المالية في إتخاذ القرارات الإستثمارية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص، 269، 272

الفصل الثاني: إتخاذ القرارات المالية.

- تحليل هيكل رأس المال: يهدف هذا التحليل للتعرف على مدى المواءمة بين الإستثمار و التمويل أي التحقق من أن مصدر التمويل يتلاءم مع الإستثمار من حيث النوع والمدة. وبصفة عامة يتم تقييم مقترحات الإستثمار إما بطريقة واحدة أو أكثر من الطرق الآتية والتي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين:
 - المجموعة التي تتجاهل القيمة الزمنية للنقود، وتتضمن هذه المجموعة الطريقة المحاسبية (طريقة متوسط العائد)، وطريقة فترة الإسترداد، وتسمى هذه المجموعة بالطرق التقليدية.
 - المجموعة الثانية التي تسمى بالطرق الديناميكية، حيث تأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود، وتتضمن هذه المجموعة طريقة صافي القيمة الحالية وطريقة معدل العائد الداخلي.

الشكل رقم: (3) مراحل تقييم الإقتراح بالإستثمار وأساليب التقييم.



المصدر: عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 270.

المبحث الثالث: قرارات التمويل وقرارات توزيع الأرباح.

خصصنا هذا المبحث لقرارات التمويل وقرارات توزيع الأرباح وذلك للعلاقة التي تربط بينهما، وفي هذا المبحث سننتظر لجميع الجوانب التي تخص هذين القرارين وما يتعلق بهما.

الفصل الثاني: إتخاذ القرارات المالية.

1. قرارات التمويل:

1. تعريف قرارات التمويل:

هو القرار الذي يبحث في الكيفية التي تتحصل بها الشركة على الأموال الضرورية للإستثمار، فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء للإستدانة.¹

هي تلك القرارات المتعلقة بتحديد وصياغة هيكل التمويل لشركة الأعمال والتي تصل من خلالها لإختيار هيكل التمويل الأمثل لتعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم.²

إن إهتمام المدير المالي قبل إتخاذ القرار التمويلي وبعده هو التأكد من أن الأموال المطلوبة ممكن:³

- توفيرها في الوقت المناسب.
- توفيرها خلال فترات زمنية مناسبة.
- توفيرها بأقل كلفة ممكنة.
- إستثمارها في المجالات الأكثر فائدة.

تعتبر الإدارة المالية جملة من المتغيرات ضرورية وأساسية في إتخاذ القرار التمويلي وهي:⁴

- هيكل التمويل المطلوب.
- المرونة.
- الكلفة.
- الزمن.

حيث تشكل هذه المحددات الأبعاد الرئيسية لإتخاذ القرار المالي.

II. مصادر التمويل:

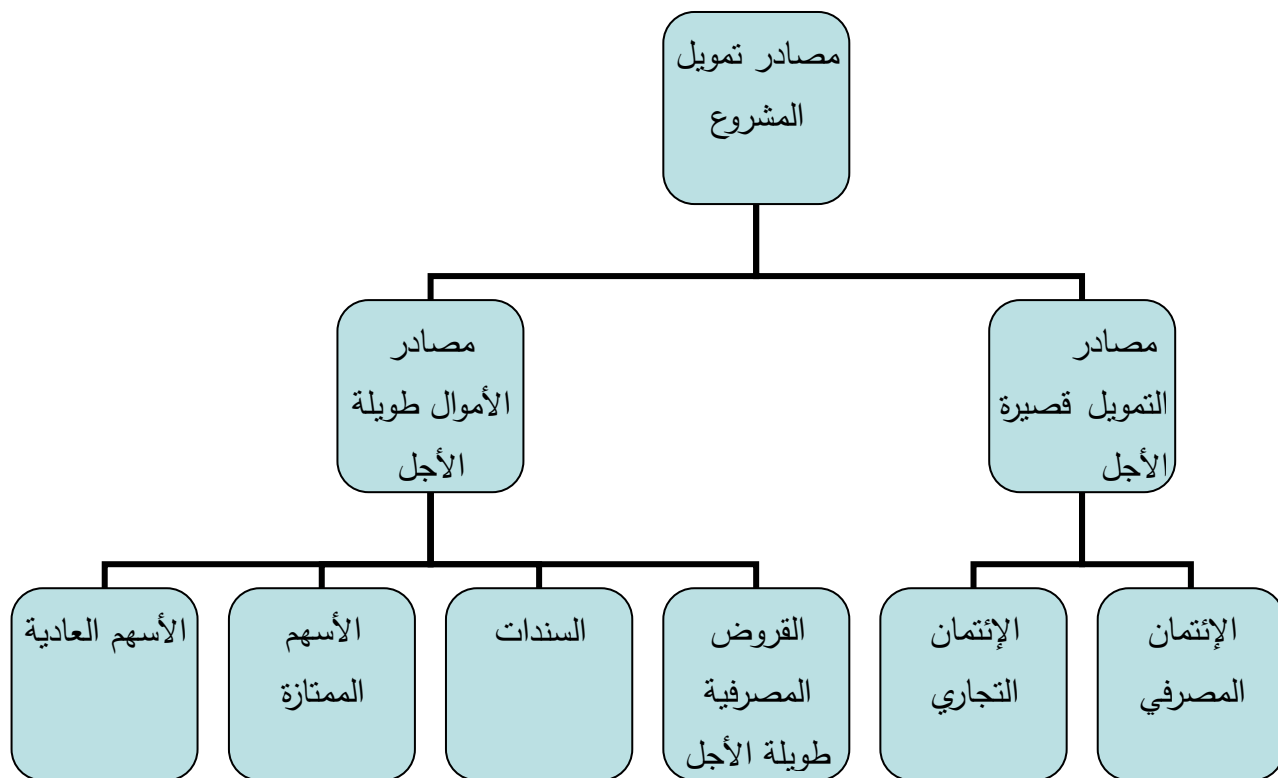
يمكن تقسيم مصادر التمويل إلى مصادر أموال قصيرة الأجل تستخدم في إستثمارات طويلة الأجل ومصادر قصيرة الأجل تستخدم في إستثمارات قصيرة الأجل والشكل التالي يبين لنا أنواع هذه المصادر:

¹معلومات مستخرجة من: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%B2%D8%BA%D9%8A%D8%A8.pdf>

²حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سابق، ص 72.

³مرجع نفسه، ص 72.

⁴مرجع نفسه، ص 73.



المصدر: دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص 199.

أولاً: مصادر التمويل طويلة الأجل.

الفصل الثاني: إتخاذ القرارات المالية.

هي تلك المصادر التي تكون مدتها أكثر من سنة وتستخدم في الإستثمارات طويلة الأجل، أو لتلبية الإحتياجات الدائمة لبعض الأصول المتداولة وتقسّم إلى قسمين:¹

- مصادر التمويل الخارجي.
- مصادر التمويل الداخلي.

النوع الأول: مصادر التمويل الخارجي: وهي تلك المصادر التي يتم الحصول عليها من خارج المشروع ويمكن تصنيفها إلى نوعين من المصادر:

1. أموال الملكية: وهي:

- **الأسهم العادية:** السهم وثيقة ذات قيمة إسمية واحدة تطرح للإكتتاب العام ولها القابلية على التداول وغير قابلة للتجزئة من قبل حاملها ولا تستحق الدفع في تاريخ محدد، أي أنها أبدية على طول عمر المشروع.
- **الأسهم الممتازة:** هي أسهم تمنح حاملها مجموعة من الإمتيازات التي تظهر الفرق بينها وبين الأسهم العادية والمتمثلة في حصول حاملها على نسبة أرباح ثابتة، حصول حامل السهم على حقه أولاً في حالة التصفية، وبغرار الأسهم العادية لا يحق لأصحاب الأسهم الممتازة بالتصويت عند إنعقاد الجمعية العمومية.

2. الأموال المقترضة: ويمكن الحصول عليها بواسطة السندات أو القروض طويلة الأجل.

- **السندات:** هي أوراق مالية ذات قيمة إسمية واحدة تصدرها الشركة وتطرح للتداول إلى الأفراد والمؤسسات بهدف الحصول على تمويل طويل الأجل، ويفائدة سنوية ولها تاريخ إستحقاق.
- **القروض المصرفية طويلة الأجل:** تعد إحدى مصادر التمويل طويلة الأجل والتي تمنح مباشرة من الجهاز المصرفي وتكون مدتها أكثر من سنة، وتمنح مثل هذه القروض من البنوك ومؤسسات الأموال الأخرى المحلية من داخل البلد أو خارجية من خارج البلد، ويتم تحديد مبلغ القرض وسعر الفائدة وطريقة الدفع بالإتفاق مع المقرض وكذلك أسلوب إعادة المبلغ المقرض.

النوع الثاني: مصادر التمويل الداخلي:

- هي تلك المصادر التي يحصل عليها داخل المشروع نفسه ويمكن تصنيفها إلى مايلي:²
- **الإهلاك:** يعرف على أنه مصرف لا يستخدم أموال الحاضر، وإن كان يترتب عليه خصم جزء من الإيراد وإحتجازه لفترة إلى أن يحين وقت إحلال الأصول التي خصم لحسابها أقساط الإهلاك.

¹ دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص ص، 200، 218.

² معلومات مستخرجة من: <http://etudiantdz.net/vb/t19866.html>، تاريخ زيارة الموقع: 2012/04/21.

الفصل الثاني: إتخاذ القرارات المالية.

- **المؤونات:** هي أموال تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر أو الأخطار المحتمل وقوعها في المستقبل.
- **الأرباح المحتجزة:** هي الأرباح المتحصل عليها من النتيجة الإجمالية بعد إقتطاع الضريبة منها.
- **الإحتياطات:** الإحتياطات مهما كان نوعها إنما هي عبارة عن أرباح صافية قابلة للتوزيع ولكنها حجزت في حساب إحتياطي خاص لذلك فهي تعتبر حقا من حقوق أصحاب المشروع.

ثانيا: مصادر التمويل قصيرة الأجل:

إن المقصود بالتمويل قصير الأجل ذلك النوع من التمويل الذي يستخدم لتمويل الإستثمارات الجارية قصيرة الأجل، توجد عدة مصادر للتمويل قصير الأجل ويمكن إجمالها بنوعين أساسيين هما:¹

- **الإئتمان التجاري:** هو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري ع شراء بضاعة بقصد إعادة البيع أو إستخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة، ويحتاج المشتري إلى هذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية رأس المال العامل.

- **الإئتمان المصرفي:** تحتاج المشاريع عادة خلال دورتها الإستثمارية التشغيلية إلى التمويل قصير الأجل خلال فترة زمنية محددة لتغطية الإحتياجات خلال هذه الدورة أو التوسع في نشاط المشروع، وعادة يشترط المصرف أن يتم تسديد قيمة القرض في فترة أقل من سنة.

III. هيكل التمويل وإختيار مصادر التمويل الخارجية:

1. هيكل التمويل:²

تؤثر طريقة التمويل في الشركة على ربحيتها، وبالتالي لابد من إختيار هيكل التمويل المناسب، أي الخليط المتجانس من مصادر التمويل، والذي من خلاله تتمكن الإدارة من تعظيم مستوى ربحيتها وبالتالي تحقيق هدفها المتمثل في تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم.

ولابد الإشارة إلى أن الإعتماد على مصادر التمويل الخارجي يحمل الشركة كلفة المخاطرة المالية وترتبط هذه المخاطرة بنمط التمويل الذي تختاره الشركة، فزيادة الأموال المقترضة إلى مجموع الأموال يعني أن الإدارة المالية ستتحمل مخاطرة دفع كلفة نقدية ثابتة ممثلة بالفائدة، بغض النظر عن مستوى الربحية المحققة لذلك يتطلب من الإدارة المالية، أن تتخذ قرار التمويل بشأن هيكل التمويل الذي يضمن التوازن بين الربحية المتوقعة وبين كلفة المخاطرة المالية، ومن ذلك نلاحظ بأن هيكل التمويل الأمثل لا تحكمه قرارات إعتباطية، إنما قرارات مستمدة من سعي الإدارة المالية بتحقيق أهدافها بأحسن كفاءة وبأقل كلفة إقتصادية.

2. إختيار مصادر التمويل الخارجية:³

¹ دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص ص، 218، 227.
² حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سابق، ص، 828.
³ دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص ص، 236، 238.

الفصل الثاني: إتخاذ القرارات المالية.

يتأثر إختيار مصدر التمويل المناسب بالعديد من العوامل منها عوامل داخلية تتعلق بالمشروع نفسه وعوامل خارجية كطبيعة السياسات المالية المتبعة وهدف المشروع وإمكاناته المالية وسمعته في السوق وكفاءة الإدارة والنظرة المستقبلية ومدى توفر التمويل ومصادره وكلفته، كلها عوامل تؤثر على إختيار أسلوب التمويل الأمثل وعلى العموم هناك مصدرين أساسيين للتمويل:

المصدر الأول: الإقتراض والمقصود هو الحصول على الأموال من الغير على شكل قروض من خلال إصدار السندات أو القروض المصرفية طويلة الأجل.

المصدر الثاني: الملكية وهو المصدر الذي يعتمد على أصحاب المشروع من خلال إصدار أسهم جديدة أو إستخدام الأرباح المحتجزة والإحتياطات للتمويل.

3.العوامل التي تؤثر على مصادر التمويل:

إن إختيار مصادر الأموال المناسبة أي تحديد الهيكل التمويلي الملائم للمشروع يؤدي إلى تخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن، وإن إختيار مصادر تمويل الإستثمارات يعتمد على العديد من العوامل ذات الطابع التنافسي وأخرى ترتبط بالمشروع وطبيعة أعماله وظروفه والحالة الإقتصادية في البيئة المحيطة، ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى عوامل داخلية ترتبط بالمشروع نفسه وعوامل خارجية:

أولاً: العوامل الداخلية:

- طبيعة الإستثمارات المقترحة وتنفيذها والتدفقات النقدية المتوقعة الحصول عليها ومركز المشروع ودرجة ملاءته المالية.
- تركيب هيكل رأس المال ونسبة المديونية ودرجة سيولة الأصول ونسبة عنصر النقدية من هذه الأصول ومعدل دوران البضاعة في المخزن.
- أسعار الأسهم للمشاريع المنافسة في السوق المالي، وقدرتها على الإستمرار.
- المخاطر التي يتعرض لها المشروع أو الإستثمارات المقترحة تنفيذها.
- كفاءة إدارة الشركة وسمعته.

ثانياً: العوامل الخارجية:

هناك العديد من العوامل الخارجية التي تؤثر على إختيار مصدر التمويل نذكر قسم منها على سبيل

المثال:

- معدل أسعار الفائدة في السوق المالي ومدى توفر البدائل للتمويل.

الفصل الثاني: إتخاذ القرارات المالية.

- القوانين التي تحكم عملية إصدار أدوات التمويل والشروط المطلوب تحققها عند عملية الإصدار
- كالتزامات المطلوبة وحجم الإحتياجات الواجب إحتجازها.
- معدلات الضريبة على الدخل.
- الدورات الإقتصادية من تضخم وكساد إقتصادي ومدى تأثير ذلك على المشروع ونسبة هذا التأثير.
- طبيعة الإقتصاد والنشاط الإقتصادي ودرجة إفتتاح السوق والمنافسة ونوعية الإتفاقيات الإقتصادية
- الدولية المنظمة إليها الدولة كإتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتجارة الحرة بين الدول وغيرها من الإتفاقيات.

4. طرق إختيار مصادر التمويل:

تعتمد الطريقة المتبعة في تقييم مصادر التمويل على الهدف من ذلك، ويمكن قياس تكلفة مزيج هيكل رأس المال الأمثل من خلال إستخدام طريقة التكلفة المرجحة للأموال وأوزانها في ضوء هيكل رأس مال المشروع، وتعتمد طريقة كلفة الأموال بواسطة حساب كلفة التمويل لكل مصادر التمويل المختارة، كما يتم إستخدام طريقة حساب ربحية السهم الواحد من خلال إستخراج معدل الربح للسهم.

IV. قرارات توزيع الأرباح:

1. تعريف قرارات توزيع الأرباح:

تصاحب قرارات الإستثمار وقرارات التمويل نوعا ثالثا من القرارات هي قرارات توزيع الأرباح، وتتضمن مجموعة قرارات هذا النشاط كافة الأمور التي تحدد النسبة المؤوية للأرباح النقدية التي على المساهمين من حملة الأسهم العادية، وزمن توزيع هذه الأرباح.¹

2. سياسات توزيع الأرباح:

تتضمن سياسات التوزيعات إتخاذ قرار بتوزيع أو إحتجاز الأرباح لإعادة إستثمارها في المنشأة، وهناك سياسات عديدة نذكر منها:²

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص، 73.

² محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل القيمة وإتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص، 397،

- **سياسة فائض التوزيعات:** وتقوم سياسة فائض التوزيعات على أساس أن المستثمر يفضل قيام المنشأة بإحتجاز الأرباح بدلا من إجراء التوزيعات، إذا كان العائد الذي تحققه المنشأة على الأرباح المعاد إستثمارها يفوق العائد الذي يمكن أن يحققه المستثمر بإعادة إستثماره للأموال عند مستويات خطر مماثلة.
- **التوزيعات الثابتة:** و التي تنطوي على توزيع نسبة ثابتة من الأرباح، وتقوم الإدارة بزيادة النسبة إلا إذا كانت لها رؤية واضحة عن مستقبل أرباح المنشأة.
- **سياسة الحد الأدنى زائد الفائض:** والتي تنطوي على قيام المنشأة بإجراء حد أدنى من التوزيعات ثابت وفي الفترات التي ترتفع فيها أرباح المنشأة تقوم بإجراء توزيعات إضافية.
- **خطة إعادة إستثمار التوزيعات:** تتيح هذه الخطة قيام المنشأة بطريقة مباشرة بإستخدام التوزيعات في شراء أسهم إضافية لبعض الشركات، وتتلاءم هذه السياسة مع المستثمرين الذين لا يرغبون في الحصول على دخول حالية.
- **تجزئة الأسهم والتوزيعات في صورة أسهم:** تشير عملية تجزئة السهم إلى التصرف الذي بمقتضاه تقوم المنشأة بزيادة الأسهم المصدرة، وغالبا ما يؤدي ذلك إلى تخفيض سعر السهم، بينما تشير عملية إجراء توزيعات في صورة أسهم إلى قيام المنشأة بدلا من دفع توزيعات نقدية على المساهمين بدفع أسهم إضافية.
- **إعادة شراء الأسهم:** تتضمن هذه العملية قيام المنشأة بشراء بعض الأسهم التي أصدرتها من قبل، وهو ما يترتب عليه تخفيض عدد أسهم المنشأة، ومن ثم زيادة ربحية السهم، وغالبا ما يؤدي ذلك إلى زيادة سعر السهم، وهناك نوعين من عملية شراء الأسهم الأولى عندما يتاح للشركة أموال نقدية لتوزيعها على المساهمين، حيث تقوم بتوزيع هذه الأموال من خلال شراء الأسهم بدلا من دفع توزيعات نقدية، أما النوع الثاني فقد ترى إدارة المنشأة أن نسبة حق الملكية مرتفعة في هيكل رأس مال المنشأة، وهو ما يدفعها إلى إصدار سندات وإستخدام حصيلتها في إعادة شراء الأسهم.

3. المحددات الأساسية لتوزيع الأرباح:

بالرغم من أن الإتجاهات المعاصرة تشير إلى بؤادر العمل بإستراتيجية تخفيض توزيع الأرباح، إلا أن المهام الرئيسية التي تشغل مدراء الشركات بإستمرار هي المقدار المطلوب توزيعه على حملة الأسهم لتحقيق الرضا، لأن مثل هذه الإستراتيجية تحتاج إلى الكثير من التحسينات في سياقها وعمقها التحليلي، لوجود محددات أساسية تحكم التغيير في توزيع الأرباح والتي يمكن إيجازها بالآتي:¹

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص ص ، 884 ، 889.

الفصل الثاني: إتخاذ القرارات المالية.

• الأرباح المتوقعة (ربحية السهم):

من أكثر الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الغدارة المالية في شركات الأعمال هو تعظيم ربحية السهم الواحد لتتمكن من زيادة التوزيع النقدي للأرباح، ولهذا السبب يعول العديد من المستثمرين ومحلي الأوراق المالية على إستقرار ربحية السهم الواحد ومعدلات النمو فيه لأن هذا الإستقرار يستخدم كمؤشر لتصحيح التنبؤات بتوزيع الأرباح.

• الأنماط السابقة لتوزيع الأرباح:

تختلف أنماط توزيع الأرباح باختلاف إتجاهات الإدارة المالية إذ أن هذه الأنماط تتحدد علاقتها بربحية السهم الواحد، فهناك الأنماط المستقرة وهناك الأنماط المنتظمة مع علاوة إضافية للتوزيع النقدي.

• النقد:

يعد النقد وإدارة الدورة النقدية من المواضيع المهمة وتشكل محورا رئيسيا لهدف الإدارة المالية فيما يتعلق بالسيولة أي بالهدف القصير الأمد.

وهذه الأهمية متأتية من آثارها المباشرة والطويلة الأمد لاسيما تلك المتعلقة بتوازن التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة وتفاوت الأهمية النسبية للنقد وفقا لتفاوت طبيعة وحجم نشاط الشركة ومدلى إستعدادها لتحمل المخاطرة.

• نسبة سعر السهم إلى ربحية السهم الواحد:

تمثل نسبة سعر السهم إلى ربحيته والمعروفة بمضاعف السهم أحد أهم الأدوات التحليلية المهمة في سوق الأوراق المالية، وتكتسب أهميتها من كونها تعكس حالة التفاوض أو التفاوض بشأن أسعار الاسم.

• القابلية التسويقية:

واحدة من الإعبارات التي ينظر إليها المستثمر بأهمية خاصة، هي وجود أسواق كفاءة ومستمرة لتصرف الأوراق المالية، ونظرا لإختلاف نوع وحجم وسعر تلك الموجودات فإن سيولتها وسرعة تحولها إلى نقد هو الآخر يتباين، وهذا ما يعرف بالقابلية التسويقية.

المبحث الرابع: القوائم المالية ومنتخذو القرار.

هناك فئات متعددة تلجأ لإستخدام المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرارات، حيث حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدد من المستخدمين للقوائم المالية، كما حدد المعلومات التي تحتاجها كل فئة.

I. مستخدمو القوائم المالية:

يمكن تقسيم المستخدمين إلى مجموعتين:¹

¹ طلال الجاوي، ريان نعم، المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص ص، 55، 57.

الفصل الثاني: إتخاذ القرارات المالية.

أولاً: المستخدمون الداخليون: تتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة

المنشأة وإستخدام مواردها الإقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعية ومنهم:

• مالكو المنشأة.

• إدارة المنشأة.

• العاملون في المنشأة.

ثانياً: المستخدمون الخارجيون: يمكن تقسيم المستخدمون الخارجيين إلى نوعين:

النوع الأول: الفئات ذات المصالح المالية المباشرة في المنشأة وتتضمن الأطراف التالية:

• المستثمرون الحاليون والمتقربون: لإتخاذ القرارات بشأن شراء أو بيع الأسهم ومدى قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح وتوزيعها.

• المقرضون الحاليون والمتقربون: البنوك والمؤسسات المالية المختلفة وحاملو سندات الدين.

• العاملون: للتأكد من الوضع المالي الجيد لتحقيق الأمن الوظيفي ومستوى معيشي أفضل.

• النقابات العمالية: لضمان حقوق العمال وتحسين ظروف عملهم.

النوع الثاني: الفئات ذات المصالح المالية غير المباشرة وتتضمن الأطراف التالية:

• الدوائر والسلطات الحكومية ذات العلاقة مثل: دائرة الضرائب لتحديد الضريبة المستحقة على المنشأة، ودائرة الإحصاء لحساب الدخل الوطني.

• السلطات القضائية: لحسم الأمور والمنازعات القضائية.

• المحللون الماليون والوسطاء الماليين: لإجراء التحليلات وتقديم الإستشارات لإتخاذ قرارات إستثمارية.

• المستهلكون والعملاء: للتأكد من قدرة المنشأة على الإستمرار والحفاظ على مستويات الجودة والأسعار المناسبة.

• المخططون الإقتصاديون: لتحليل النشاط الإقتصادي والتنبؤ بتطوره وإتجاهاته.

II. المعلومات التي يحتاجها المستخدمون: ¹

1. المستثمرون الحاليون والمتقربون:

تحتاج هذه الفئة معلومات عديدة تخدم أهدافهم ويجب توفرها في القوائم المالية منها:

¹ محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص ص، 48، 50.

الفصل الثاني: إتخاذ القرارات المالية.

- معلومات تساعد المستثمرين في إتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة من خلال دراسة ربحية السهم، التي تساوي النتيجة أو الربح القابل للتوزيع مقسمة على عدد أسهم الشركة، حيث كلما كبرت هذه القيمة تدفع المستثمرين إلى شراء أسهم أو زيادة حصصهم من الأسهم في الشركة.
- معلومات تساعد المستثمرين في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية، الحالية والمستقبلية، وأي تغيير في أسعار أسهم الشركة حيث الإستقرار النسبي في أسعار الأسهم يؤدي إلى نقص المخاطرة من طرف المساهمين والإقبال على شراء أسهم الشركة.
- معلومات تساعد المستثمرين في تقييم كفاءة إدارة الشركة بدراسة العلاقة بين رأس المال المستثمر والربح المحقق.
- المعلومات التي تساعد المستثمرين في تقييم سيولة الشركة ومستقبلها، وتقييم سهم الشركة بالمقارنة مع أسهم الشركات الأخرى، حيث يتم الحصول على هذه المعلومات من خلال قراءة لجدول تدفقات الخزينة.

2. الموظفون:

تحتاج هذه الفئة في الشركة إلى ما يلي:

- معلومات تتعلق بالأمان الوظيفي في الشركة، وهذا ما يشجع على زيادة الإنتاجية نتيجة إحساسهم بإستقرار الأوضاع.
- معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي في المستقبل، أي التدابير والإجراءات التي تقوم بها الإدارة من أجل تحسين ظروف العمل.
- معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية من زيادة أجور، ومكافآت وكل ما يتعلق بتحفيز العمال.

3. الموردون والدائنون التجاريون:

تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعد في دراسة وضعية الشركة وتقدير ما إذا كانت ستكون عميلا جيدا، أي أنها ستكون قادرة على تسديد ديونها والوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها حيث يحتاجون لبعض النسب كنسب السيولة والتداول ومعدل الدوران.

4. العملاء:

يحتاج الزبائن إلى:

- معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي و نوعية منتجاتها والمحافظة على إستقرارها.

الفصل الثاني: إتخاذ القرارات المالية.

• معلومات تفيد في التعرف على قدرة الشركة في الإستمرار في عملية إنتاج السلع والإلتزام بمواعيد الإستلام المتفق عليها.

5. المقرضون:

تحتاج هذه الفئة إلى:

• معلومات تفيد في تقييم قدرة الشركة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها وتوفير النقدية اللازمة في الوقت المحدد لسداد قيمة أصل القرض كذلك الفوائد المترتبة عليه.

• معلومات لتقدير عدم تجاوز الشركة لبعض المحددات المالية مثل: نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية والتي يمكن حسابها من خلال الأرقام الموجودة في الميزانية العامة في جانب الخصوم.

6. الحكومة ودوائرها المختلفة:

تحتاج هذه الفئات إلى:

• معلومات تساعد في التأكد من مدى إلتزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل: قانون الشركات، قانون الضرائب.....

• مصلحة الضرائب تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على الشركة من خلال تقديم كل من الميزانية العامة، وحساب النتائج والملاحق.

• معلومات تفيد في مدى مساهمة الشركة في الإقتصاد القومي من خلال القيمة المضافة.

ويمكن تلخيص أهم إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات في الجدول التالي:

المستعملون	حاجتهم للمعلومات
مستثمرون	قياس مستوى الخطر و المردودية.
ممثلو العمال	قياس مستوى الإستقرار والمردودية.
المقرضون	قياس إحتمال إسترجاع مبالغ القروض وفوائدها في ميعاد الإستحقاق.
موردون ودائنون آخرون	قياس مستوى إحتمال قبض المبالغ المستحقة عند

الفصل الثاني: إتخاذ القرارات المالية.

إستحقاقها.	
قياس مدى إستمرارية المؤسسة.	زبائن
معرفة كيفية توزيع الموارد وإحترام إلزامية نشر المعلومة.	الدولة وهيئاتها

المصدر: محمد بوتين، مرجع سابق، ص، 50.

III. المعلومة وعلاقتها بإتخاذ القرار:

تمدنا نظرية القرارات بعدة مداخل لإتخاذ القرارات في ظل ظروف التأكد، المخاطرة وعدم التأكد. فإتخاذ القرارات في ظل التأكد تفرض أن لدى متخذ القرار معلومات كافية وكاملة عن النتائج الخاصة بالقرار، وإتخاذ القرارات في ظل المخاطرة يعني أن متخذ القرار يعلم إحتتمالات حدوث النتائج ولكنه لا يعلم أيا من هذه النتائج سوف تحدث، أما الحالة الأخيرة فتعني أن متخذ القرار يعلم بكل النتائج المحتملة ولكنه لا يعلم إحتتمالات حدوث كل هذه النتائج.¹

فالدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في عملي إتخاذ القرار مرتبط بشكل أساسي بالآفق الزمني. فمن المعلوم أن المعلومات المحاسبية تلعب دورا أكبر في القرارات ذات المدى القصير عن الدور الذي تلعبه في القرارات ذات المدى الطويل، ومهما كان من أمر فالمعلومات المحاسبية تشكل العناصر الرئيسية في صنع القرارات وتشكل حلقة وصل بين المحاسبة ومراحل إتخاذ القرار، فمثلا: نظام التكاليف المعيارية فهو نظام محاسبي معلوماتي يعتبر من الأدوات المحاسبية الهامة لمساعدة الإدارة على التعرف على المشاكل ومن ثم إتخاذ القرارات.²

خلاصة الفصل:

عملية إتخاذ القرارات المالية نقطة الإنطلاق بالنسبة لمختلف الأنشطة و المشاريع داخل المنشأة أو المعاملات مع البيئة الخارجية، وتزداد أهمية القرارات المالية كلما ركز على قرارات تعتمد على تكاليف وموارد عالية، لذلك فإن نجاح أو فشل أي منشأة يعتمد على جودة القرارات التي تتخذها ومن أجل هذه القرارات تحتاج إلى معلومات موثوقة وبتكلفة أقل وفي الوقت المناسب لذلك يجب تطوير وتحسين مصادر المعلومات وأهم هذه المصادر المعلومات المحاسبية، وفي دراستنا هذه حددنا المعلومات المحاسبية والمتمثلة في القوائم المالية وفي دراسة الحالة سوف نبين دورها في دعم وتحسين القرارات المالية للمنشأة.

¹ محمد فريد الصحن، عبد الغفار حنفي، إدارة الأعمال، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1991، ص ص، 451، 452.

² مجيد الشرع، سليمان سفيان، المحاسبة الإدارية، مرجع سابق، ص ص، 44، 45.

الفصل الثالث: دور القوائم المالية في إتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة TIFIB

تمهيد:

بعد الدراسة من الناحية النظرية كان لابد من إعطاء الصيغة العملية لها لجعلها أكثر موضوعية لذلك سنقوم بإسقاط كل المعارف النظرية والتي تطرقنا لها في الفصول السابقة على الجانب التطبيقي، وحتى نتمكن من إثراء دراستنا وجعلها ذات قيمة دعمناها بدراسة ميدانية لإسقاط المنظور النظري على المؤسسة محور الدراسة، فهذه المؤسسة تمثل إحدى أهم المؤسسات الجزائرية، وهي مؤسسة TIFIB.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين هما:

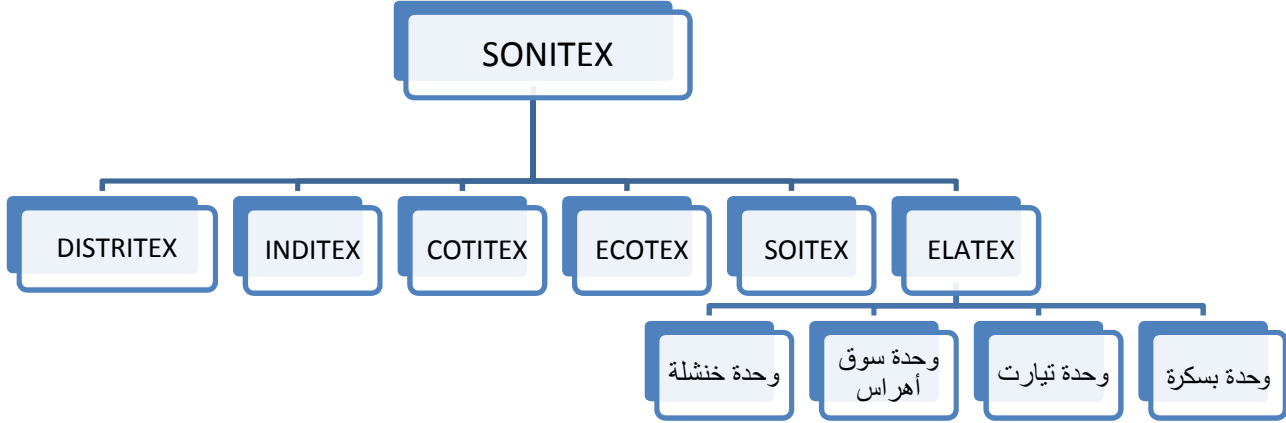
- المبحث الأول: التعريف بمؤسسة TIFIB.
- المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة TIFIB.

الفصل الثالث: دور القوائم المالية في إتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة TIFIB

المبحث الأول: التعريف بمؤسسة TIFIB.

1. لمحة تاريخية عن المؤسسة:

بعد الإستقلال تم إنشاء عدة مؤسسات لتلبية حاجيات السوق الوطنية والقضاء على نسبة من الواردات، ومن بين هذه المؤسسات الشركة الوطنية للصناعات النسيجية SONITEX بتاريخ: 1966/07/21 حيث تضم 31 وحدة إنتاجية، وفي سنة 1984 تم إعادة هيكلة مؤسسة SONITEX والتي إنبثقت عنها عدة مؤسسات من بينها المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية الصوفية ELATEX موزعة على التراب الوطني منها مؤسسة بسكرة موضحة في الشكل التالي:



المصدر: مصلحة الموارد البشرية.

• تسمية الشركات:

1. المؤسسة الوطنية لتوزيع المنتجات النسيجية DISTRITEX
2. المؤسسة الوطنية للأنسجة الصناعية INDITEX
3. المؤسسة الوطنية لتفصيل الملابس الجاهزة القطنية ECOTEX
4. المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية الحريرية SOITEX
5. المؤسسة الوطنية للألياف النسيجية الصوفية ELATEX
6. المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية الصوفية COTITEX

الفصل الثالث: دور القوائم المالية في إتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة TIFIB

II. بطاقة تعريف مؤسسة TIFIB:

لخصنا المعلومات المتعلقة بالمؤسسة في الجدول التالي الذي سيعطينا نظرة شاملة عن المؤسسة محل الدراسة:

الجدول رقم: (15) بطاقة تعريفية لمؤسسة TIFIB

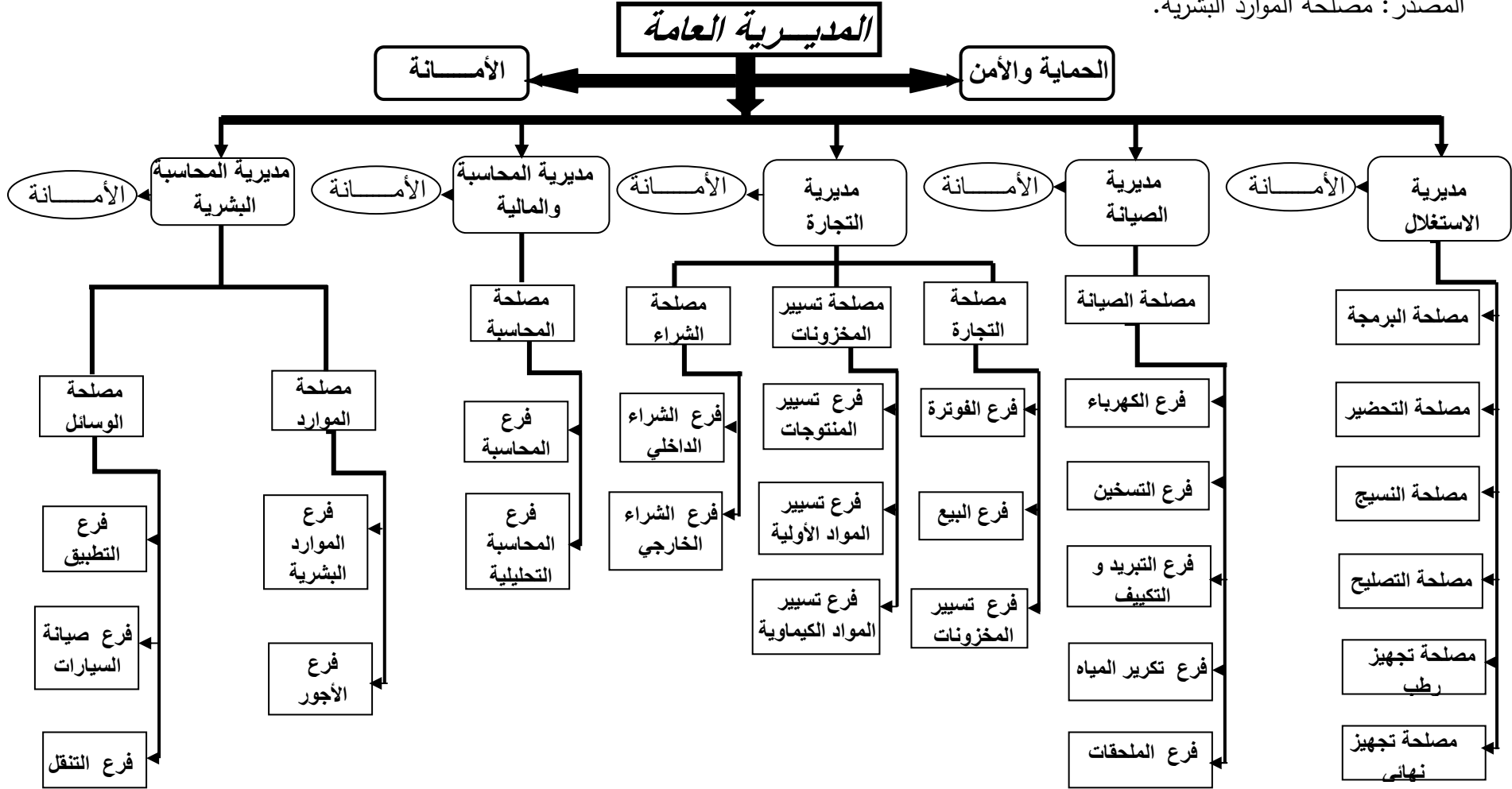
تاريخ التأسيس والتسمية	تأسست بمقتضى عقد التوثيق 98/219 بتاريخ: 1998/06/07 تحت إسم نسيج وتجهيز بسكرة TIFIB
المدة والمقر الإجماعي	لمدة 99 سنة، ص، ب رقم 130 المنطقة الصناعية بسكرة
الشكل القانوني	شركة مساهمة
مهن المؤسسة	نسيج، تجهيز وتسويق النسيج
منتجات المؤسسة	صناعة أنسجة ذات جودة عالية، خليط مركب من بوليستير، مركب سيليلوزي(لتحضير الحرير الصناعي)
الموارد البشرية	يد عاملة تتكون من 363 مستخدم يعملون حاليا بنظام دورتين في اليوم
الطاقة الإنتاجية	6000000 متر عند العمل بنظام دورتين و9000000 متر عند العمل بثلاث دورات

المصدر: وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث: دور القوائم المالية في إتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة TIFIB

III. الهيكل التنظيمي للمؤسسة: الشكل رقم: (6) الهيكل التنظيمي لمؤسسة النسيج والتجهيز.

المصدر: مصلحة الموارد البشرية.



الفصل الثالث: دور القوائم المالية في إتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة TIFIB

• تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

يحتوي هذا الهيكل على ما يلي:

1.مديرية الموارد البشرية: يتمثل دورها في تسيير وتكوين العمال وهي مقسمة إلى مصلحتين:

أ- مصلحة الموارد البشرية: تهتم بكل ما يتعلق بالمستخدمين سواء كان تكوين أو تشغيل.

ب- مصلحة الوسائل العامة: تهتم بتسيير وسائل النقل، الشؤون الإجتماعية والتنظيف.

2.مديرية المالية والمحاسبة: تحتوي على مصلحة المحاسبة، وتنقسم إلى فرعين:

أ- فرع المحاسبة العامة: هدفها الأساسي هو العمل على إحترام التسيير المالي داخل المؤسسة ومتابعة التطور الذي يحدث في القواعد المالية، كما أن مسؤوليتها تتمثل في مسك الدفاتر، فواتير الزبائن والموردين وإعداد الميزانية السنوية للوحدة.

ب- فرع المحاسبة التحليلية: يتمثل في إبراز التكاليف حسب طبيعتها وحسب الوظيفة، كما تقوم بتحديد أسعار تكلفة المنتجات، وإرسالها مع الاقتراحات إلى المديرية العامة التي تقوم بتحديد السعر على أساس المعطيات المتوفرة.

3.مديرية التجارة:تنقسم إلى ثلاثة مصالح تتمثل في:

أ- مصلحة التجارة: ودورها هو بيع القماش محليا وخارجيا.

ب- مصلحة تسيير المخزون: يتمثل دورها في تخزين جميع المواد، وتنقسم إلى:

فرع تسيير المنتجات، فرع تسيير المواد الأولية، فرع تسيير المواد الكيميائية.

ج- مصلحة الشراء: تهتم أساسا بعمليات الشراء وتنقسم إلى فرعين، فرع الشراء الداخلي يهتم بعمليات

الشراء المحلية، فرع الشراء الخارجي يهتم بعمليات الشراء الخارجية.

4.مديرية الصيانة: تحتوي هذه المديرية على مصلحة الصيانة العامة ولها خمسة فروع:

• فرع الكهرباء.

• فرع التسخين.

• فرع التبريد والتكييف.

• فرع تكرير المياه.

الفصل الثالث: دور القوائم المالية في إتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة TIFIB

• فرع الملحقات.

5. مديرية الإستغلال: و تحتوي على مصلحة البرمجة التي تقوم ببرمجة كل أنواع القماش تنقسم إلى خمسة

فروع:

- فرع التحضير: دوره تحضير الخيط للدخول في العملية الإنتاجية.
- فرع النسيج: دوره القيام بعملية نسج القماش.
- فرع التصليح: دوره تصليح الأخطاء التي تقع بالقماش بعد نسجه.
- فرع تجهيز الرطب: دوره غسل وتجفيف القماش.
- فرع التجهيز النهائي: دوره كي القماش النهائي ومراقبته وكفه وتغليفه.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة TIFIB.

1. حساب مؤشرات التوازن المالي وطاقة التمويل الذاتي:

1. صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة .

صافي رأس المال العامل = 26992 - 33430 = - 6438.

هذا ما يدل عجز المؤسسة على تغطية إلتزاماتها المتداولة بأصولها المتداولة وهذه الوضعية ليست جيدة للمؤسسة.

2. طاقة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الإهلاك والمؤونات.

طاقة التمويل الذاتي = 3941 + 22632 = 26573.

يعد التمويل الداخلي مصدر مهم للمؤسسة وهو من أهم مصادر التمويل، وتبلغ قيمته أكثر من 2 مليار دج وهذا مبلغ معتبر بالرغم من إنخفاض نتيجة 2011 بالمقارنة مع نتيجة 2010.

الفصل الثالث: دور القوائم المالية في إتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة TIFIB

II. تحليل القوائم المالية بواسطة النسب:

الجدول التالي يلخص أهم النسب المستعملة في تحليل القوائم المالية.

الجدول رقم: (16) نسب تحليل القوائم المالية.

النسبة المرجعية	قيمة النسبة سنة 2010	قيمة النسبة لسنة 2011	معادلة القياس	
			أولاً: نسب السيولة.	
1	1.03	0.80	أصول متداولة/ خصوم متداولة	1. نسبة التداول.
1	0.78	0.58	أصول نقدية + صافي الذمم / خصوم متداولة.	2. نسبة السيولة.
0.57	0.51	0.38	الأصول النقدية / الخصوم المتداولة.	3. نسبة السيولة السريعة.
			ثانياً: نسب النشاط.	
	1.42	1.22	المبيعات / إجمالي الأصول	1. المبيعات / إجمالي الأصول.
	4.8	4.04	المبيعات / أصول ثابتة	2. المبيعات / أصول ثابتة
	2.03	1.75	المبيعات / أصول متداولة	3. المبيعات / أصول متداولة
	8.33	6.2	المبيعات / المخزون	4. المبيعات / المخزون.
	2.68	2.44	المبيعات / الأصول النقدية والشبه نقدية.	5. المبيعات / الأصول النقدية والشبه نقدية.
			ثالثاً: نسب الربحية.	
0.072	0.194	0.083	صافي الدخل/ المبيعات.	1. حافة صافي الدخل.
0.096	0.277	0.101	صافي الدخل/ الأصول.	2. العائد على الأصول.
0.143	1	1	صافي الدخل/ حق الملكية.	3. العائد على حقوق الملكية.
			رابعاً: نسب أخرى.	
1	1.08	0.67	الأموال الخاصة + الخصوم غ. الجارية/الأصول غ. الجارية	1. نسبة التمويل الدائم.
1	0.94	0.34	الأموال الخاصة / الأصول غ. الجارية.	2. نسبة التمويل الخاص.
1	1.38	1.51	مجموع الأصول / مجموع الديون.	3. نسبة السداد
			الأموال الخاصة / مجموع الديون.	

الفصل الثالث: دور القوائم المالية في إتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة TIFIB

1	0.28	0.11	القيمة المضافة / الإنتاج.	4.نسبة الإستقلالية المالية.
1	0.33	0.32	تدفق الخزينة الإستغلالي/ مجموع الموجودات.	5.نسبة القيمة المضافة.
1		0.0135		6.العائد على الموجودات من تدفق الخزينة الإستغلالي.
1		0.01	تدفق الخزينة الإستغلالي /المبيعات.	7.العائد على المبيعات من تدفق الخزينة الإستغلالي.
1		0.02	تدفقات الخزينة من الأنشطة الإستغلالية/ م. ق. ق. الأجل.	8.معدل تغطية الديون قصيرة الأجل.
1		2.41	التدفق النقدي الإستغلالي / فوائد الديون.	9.معدل تغطية فوائد الديون.
1		0.0162	صافي التدفقات النقدية من العمليات/ م. د. الإجمالي.	10.معدل المرونة المالية.

المصدر: من إعداد الطالب.

•تحليل النسب المالية:

أولا : تحليل نسب السيولة:

1.نسبة التداول: تشير نسبة التداول لسنة 2011 بأن الأصول المتداولة للمؤسسة لا تغطي الخصوم المتداولة حسب النسبة المرجعية على غرار سنة 2010 التي كانت فيه تستطيع تغطيتها، ولذلك فعلى المسيرين اللجوء إلى البنوك للإقتراض أو تغيير سياساتها التجارية.

2.نسبة السيولة: تشير النسبة إلى أنها ضعيفة وسيئة بالنسبة للمؤسسة مقارنة بالنسبة المرجعية، ولذلك يجب على المؤسسة أن تتخذ إجراءات من بينها تغيير سياسة البيع الأجل، ونلاحظ أن النسبة إنخفضت عن السنة السابقة.

3.نسبة السيولة السريعة: نستطيع القول أن هذه النسبة تعد مؤشر غير جيد مقارنة بالنسبة المرجعية، ولذلك على المدير المالي الإسراع في تحويل عناصر الأصول المتداولة الأخرى إلى سيولة.

ثانيا: نسب النشاط: نلاحظ تراجعا ملحوظا لجميع النسب مقارنة بالسنة السابقة ولذلك يجب على المسيرين دراسة هذه الوضعية وزيادة حجم المبيعات أو التخفيض من الإستثمارات.

الفصل الثالث: دور القوائم المالية في إتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة TIFIB

ثالثا: نسب الربحية:

جميع نسب الربحية جيدة بالمقارنة مع النسب المرجعية وهذا يعني أن عائد الأموال المستثمرة جيد، لكن عمليا هذه النسب ليس مثلى لأنه في ظروف هذه المؤسسة يمكن زيادة عائد كل دينار مستثمر.

رابعا: نسب أخرى:

1.نسبة التمويل الدائم: هذه النسبة أقل من النسبة المرجعية ولذلك على المدير المالي إعادة النظر في طريقة التمويل وتحسينها.

2.نسبة التمويل الخاص: هذه النسبة أقل من النسبة المرجعية أي أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها غ. الجارية بأموالها الخاصة.

3.نسبة السداد: نلاحظ إرتفاع هذه النسبة مقارنة بالسنة السابقة، وهذه النسبة جيدة مقارنة بالنسبة المرجعية ومطمئنة للمقرضين والدائنين مما يمنح المؤسسة فرص أفضل للحصول على تمويل خارجي.

4.نسبة الإستقلالية المالية:إنخفاض نسبة الإستقلالية عن السنة السابقة وذلك راجع لإنخفاض النتيجة، وهذا المؤشر خطر للإستقلالية المالية وذلك راجع لإعتماد المؤسسة على أموال الغير في التوريد.

5.نسبة القيمة المضافة: إنخفاض نسبة القيمة المضافة عن السنة السابقة وذلك راجع لإنخفاض الإنتاج وبالتالي إنخفاض مساهمة المؤسسة في الإقتصاد الوطني مما يؤدي إلى تدهور مكانة المؤسسة في السوق، هذه النسبة مهمة جدا في تقييم كفاءة المؤسسة بالنسبة لمختلف المستخدمين كالمستثمرين، المساهمين، الدولة.

6. العائد على الموجودات من تدفق الخزينة الإستغلالي: هذه النسبة أقل من النسبة المرجعية وهذا يدل على عدم قدرة الموجودات على توليد تدفقات نقدية.

7.العائد على المبيعات من تدفق الخزينة الإستغلالي: بما أن النسبة أقل من النسبة المرجعية فهذا يدل على ضعف السياسات التجارية بالمؤسسة، وخاصة التحصيل من الزبائن لذلك يجب تغيير سياساتها.

8.معدل تغطية الديون قصيرة الأجل: هذه النسبة ضعيفة مما يدل على عدم قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل في تاريخ الإستحقاق، وهذا يضر بسمعة المؤسسة مما يجعل الموردين يحتاطون عند التعامل مع المؤسسة.

الفصل الثالث: دور القوائم المالية في إتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة TIFIB

9. معدل تغطية فوائد الديون: هذه النسبة جيدة حيث أنه التدفقات النقدية الإستغلالية قادرة على سداد ضعف الفوائد، وهذا مطمئن للمقرضين والبنوك.

10. معدل المرونة المالية: المعدل ضعيف ما يدل على عدم قدرة التدفقات النقدية العملية على سداد الإلتزامات دون اللجوء إلى بيع الأصول المستخدمة.

بعد دراسة وتحليل النسب المالية ومقارنتها بالسنة السابقة، والنسب المرجعية يمكن القول أن وضعية المؤسسة تسير نحو التدهور، وهذا راجع لسوء التسيير ونقص الكفاءة وعدم إستغلال الموارد والمعلومات المحاسبية في تحسين جميع القرارات ودعمها وخاصة القرارات المالية، حيث نلاحظ بأن هيكل التمويل ليس في الوضعية المثلى، والتثبيات غير مستغلة بالكامل يجب بيعها وخلق فرص إستثمار جديدة وتنويع المحفظة الإستثمارية، ومن الأحسن الإستثمار في الأنشطة الخفيفة التي تدر السيولة كأعادة فتح نقاط البيع.....

خلاصة الفصل:

إن المؤسسة محل الدراسة طبقت النظام المحاسبي المالي سنة 2010 إلا أن مجموعة كبير من الموظفين بها مازالوا يعانون من نقص التأهيل، أما فيما يخص القوائم المالية فهي تعد في نفس الفرع وتوضح الوضعية المالية للمؤسسة بكل شفافية، إلا أن الإدارة بهذه المؤسسة تعاني من خلل والتمثل في سوء إستغلال المعلومات المحاسبية أو نقص التأهيل نظرا لوضعيتها المتدهورة.

من خلال الدراسة التي قمنا بها والمتعلق بدور القوائم المالية في إتخاذ القرارات المالية من طرف المستخدمين، والتي نتطرق في جانبها النظري إلى المفاهيم المتعلقة بعرض القوائم المالية والمعلومات المتوفرة في هذه القوائم، ودراسة عملية إتخاذ القرارات المالية وهذا للترابط الموجود بين المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية وإتخاذ القرار من طرف المستخدمين، أما الجانب التطبيقي يتمثل في دراسة ميدانية لمؤسسة النسيج والتجهيز TIFIB، تدعينا للجانب النظري ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية لبحثنا وكذا إثبات صحة الفرضيات من عدمها.

من خلال ما سبق توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن إعتبارها كإختبار لفرضيات البحث نلخصها فيما يلي:

- ✓ تمثل طريقة الإعداد والعرض الجديدة للقوائم المالية أداة مهمة تعكس الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل المركز والأداء المالي والسيولة المالية لها.
- ✓ تمثل القوائم المالية مصدر مهم للمعلومات للمستخدمين من أجل إتخاذ القرارات المالية لكنها لا تليي جميع إحتياجاتهم من أجل الدراسة والتحليل الشامل من أجل إتخاذ القرار المالي.
- ✓ تعتبر عملية تحليل القوائم المالية كشفا لنقاط القوة وضعف المؤسسة.
- ✓ يتم إتخاذ القرارات بعد المرور بعدة مراحل بدءا بجمع المعلومات وتحليلها وصولا إلى إتخاذ القرار وتحليل نتائجه.

الإقتراحات والتوصيات:

- ✓ على المؤسسات الجزائرية أن تقوم بتأهيل الإطار المختصة في تحليل المعلومات المحاسبية لإستغلالها بطريقة مثلى ترجع على المؤسسة بالمنفعة.
- ✓ كما يجب على المشرع الجزائري أن يوفر محيط إقتصادي وقانوني يسمح بتطبيق النظام المحاسبي المالي وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في ظروف عادية بدون مشاكل.

آفاق البحث:

طبعاً لا تخل أي دراسة من عيوب ونقائص، حيث لازالت هناك الكثير من الأفكار والمواضيع الغير مدروسة في هذا المجال، ونقترح ما يلي:

- ✓ المعايير الدولية لإعداد وعرض القوائم المالية ومدى تطبيقها في الجزائر.
- ✓ أثر النظام المحاسبي المالي على الإفصاح الجبائي.

شكر وتقدير

بسم الله و السلام على رسول الله خاتم الأنبياء و المرسلين

أحمد الله و أشكره على توفيقى لإنهاء هذا العمل

لا يسعني و أنا بصدد و ضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل إلا أن أتقدم بجزيل
الشكر و أسمى عبارات التقدير إلى الأستاذ المشرف : الدكتور أحمد قايد نوالدين
على قبوله الإشراف على هذه المذكرة و على توجيهاته و حرصه المستمر .

ثم الشكر إلى مؤسسة TIFIB على حسن الإستقبال و المساعدة التي حضيت بهما
أثناء قيامي بالدراسة الميدانية.

كما لن أنسى أن أشكر الصديق : لحول حسام الدين الذي قدم لي المساعدة
عند الحاجة ولم ييخل عني بالنصح.

و أخيرا أسدي عبارات العرفان إلى كل شخص مد لي يد المساعدة لإنجاز هذه
المذكرة.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله و رعاهما

إلى إخوتي الأعزاء

إلى جميع الأهل و الأقارب

إلى جميع الأصدقاء

إلى زملاء و زميلات الدراسة

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد

فهرس المحتويات.

V.I	فهرس المحتويات.
.III	قائمة الجداول .
.IV	قائمة الأشكال.
.V	قائمة الملاحق.
أ . ب	مقدمة.
31-4	الفصل الأول: عرض القوائم المالية.
5	تمهيد.
6	المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية.
6	I. تعريف القوائم المالية.
6	II. مكونات القوائم المالية.
7	III. أهداف القوائم المالية وخصائصها.
8	IV. العوامل التي تؤثر في القوائم المالية.
10	المبحث الثاني: عرض الميزانية المالية وحسابات النتائج.
10	I. عرض الميزانية المالية.
16	II. عرض حسابات النتائج.
20	المبحث الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.
20	I. عرض جدول تدفقات الخزينة.
24	II. عرض جدول تغير الأموال الخاصة.
26	المبحث الرابع: عرض قائمة إيضاحات القوائم المالية (الملاحق).
26	I. ماهية إيضاحات القوائم المالية.
27	II. نماذج عن الملاحق.
31	خلاصة الفصل.
58-32	الفصل الثاني: إتخاذ القرارات المالية.
33	تمهيد.
34	المبحث الأول: عموميات حول إتخاذ القرارات.
34	I. مفهوم القرار.
34	II. أنواع القرارات.
37	III. مراحل إتخاذ القرارات.

فهرس المحتويات.

38	IV. بيئة وظروف إتخاذ القرار.
38	V. أهمية إتخاذ القرارات الإدارية.
39	المبحث الثاني:قرارات الإستثمار.
39	I. ماهية قرارات الإستثمار.
41	II. العائد والخطر.
42	III. تقييم الإقتراحات الإستثمارية.
45	المبحث الثالث: قرارات التمويل وقرارات توزيع الأرباح.
45	I. قرارات التمويل.
46	II. مصادر التمويل.
48	III. هيكل التمويل وإختيار مصادر التمويل الخارجي.
50	IV. قرارات توزيع الأرباح.
54	المبحث الرابع:القوائم المالية ومنتخذو القرار.
54	I. مستخدمو القوائم المالية.
55	II. المعلومات التي يحتاجها المستخدمون.
57	III. المعلومات وعلاقتها بإتخاذ القرار.
58	خلاصة الفصل.
71-59	الفصل الثالث: دور القوائم المالية في إتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة TIFIB.
60	تمهيد.
61	المبحث الأول: التعريف بمؤسسة TIFIB.
61	I. لمحة تاريخية عن المؤسسة.
63	II. بطاقة تعريف مؤسسة TIFIB.
64	III. الهيكل التنظيمي للمؤسسة.
66	المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة TIFIB.
66	I. حساب مؤشرات التوازن المالي وطاقة التمويل الذاتي.
67	II. تحليل القوائم المالية بواسطة النسب.
71	خلاصة الفصل.
72-70	خاتمة.

فهرس المحتويات.

75-73	قائمة المراجع.
76	الملاحق.

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الميزانية المالية جانب الأصول.	14
2	الميزانية المالية جانب الخصوم.	15
3	حساب النتائج حسب الطبيعة.	18
4	حساب النتائج حسب الوظيفة.	19
5	جدول سيولة الخزينة الطريقة المباشرة.	22
6	جدول سيولة الخزينة الطريقة غير المباشرة.	23
7	جدول تغير الأموال الخاصة.	25
8	تطور التثبيات وأصول مالية غير جارية.	27
9	جدول الإهلاكات.	28
10	جدول خسائر القيمة في التثبيات والأصول الأخرى غير جارية.	28
11	جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة).	29
12	جدول المؤونات.	29
13	كشف إستحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية.	30
14	خصائص تصنيف سيمون.	35
15	بطاقة تعريفية لمؤسسة TIFIB.	63
16	نسب تحليل القوائم المالية.	67

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	مستويات القرارات الإدارية.	36
2	مراحل إتخاذ القرار .	37
3	مراحل تقييم الإقتراح بالإستثمار وأساليب التقييم.	44
4	مصادر التمويل.	46
5	المخطط الوطني للصناعات النسيجية SONITEX.	62
6	الهيكل التنظيمي لمؤسسة النسيج والتجهيز.	64

قائمة الملاحق:

الرقم	إسم الملحق
1	جدول الأصول.
2	جدول الخصوم.
3	جدول سيولة الخزينة(الطريقة المباشرة).
4	حساب النتائج حسب الطبيعة.

1. باللغة العربية:

- طلال الججاوي، ريان نعوم، المحاسبة المالية مناهج الجامعات العالمية، دار جبهة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية، شركة مطابع الخط، الأردن، 1999.
- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ج 1، 2004.
- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
- حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- نواف كنعان، إتخاذ القرارات الإدارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- مجيد الشرع، سليمان سفيان، المحاسبة الإدارية إتخاذ قرارات ورقابة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الإقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- عبد الغفار حنفي، إستراتيجية الإدارة المالية في إتخاذ القرارات الإستثمارية، الإسكندرية، مصر، 2008.

قائمة المراجع.

-محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل القيمة وإِتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

-محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.

-محمد فريد الصحن، عبد الغفار حنفي، إدارة الأعمال، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1991.

2. القوانين:

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية،العدد 19، المؤرخة في 25 مارس 2009.

3. المذكرات:

-حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي وأثرها على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية، 2008/2007.

4. المواقع الإلكترونية:

<http://www.abahe.co.uk>

<http://facsetif.com>

<http://infotechaccountants.com>

<http://etudiantdz.net>

<http://iefpedia.com>